



جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريرج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية
الشعبة: العلوم المالية والمحاسبة
التخصص: محاسبة وجباية معمقة

بغنوان:

دور التحقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية

(دراسة حالة بمركز الضرائب برج بوعريرج)

من إعداد الطالبين:

- خنوف زياد

- علواش عماد

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا

الرتبة

قاسي محمد اليمين

مشرفا

الرتبة

جايز كريم

مناقشا

الرتبة

بن قري إلياس

السنة الجامعية: 2024-2025

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٤٣٨

الإهداء

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

اهدي تخرجي هذا

إلى الراحل من حياتي الحاضر في قلبي صاحب القلب الكبير

كنت أتمنى وجودك بحياتي في هذا اليوم المميز

والدي الحبيب رحمة الله عليه

أهديه أيضاً إلى أُمي الغالية

إلى من تعبت وسهرت على راحتي وكانت سبباً فيما أنا عليه الآن

إلى أخي وأختي الأعزاء حفظهم الله

إلى العائلة الكريمة

إلى كل الأصدقاء

إلى كل من تلقيت على يديه العلم في كل مراحل حياتي

خنوف زياد

الإهداء

اهدي تخرجي هذا

إلى والدي وأمي أطل الله في عمرهما

إلى إخوتي الأعزاء حفظهم الله

إلى كل عائلتي

إلى كل أصدقائي

إلى كل من قدم لي يد المساعدة

علواش عماد

شكر وعرفان

إن الشكر لله أولاً الذي وفقنا لإتمام هذا العمل

فالحمد لله حمدا كثيرا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه

نتوجه بالشكر الجزيل للمشرف الأستاذ الفاضل جايـز عبد الكريم من ساعدنا في إعداد هذه المذكرة على كل الجهود التي بذلها معنا وعلى حكمة توجيهاته وملاحظاته وقيمة نصائحه التي كانت نورا تـسير على ضوء خطوات البحث، "جزاه الله كل خير".

أيضا نشكر جميع أساتذة قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة
البشير الإبراهيمي برج بوعريـرج
وكافة الزملاء وطلاب الجامعة.

نتقدم بالشكر إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد

في تشجيعناو نصحنـاو دعمنا

ولو بكلمة طيبة

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان دور التحقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي، وذلك من خلال التحديات التي تواجه النظام الجبائي الجزائري من عدة معوقات، أبرزها ظاهرة التهرب الضريبي وما تفرزه من مخاطر على مستوى الاقتصاد الوطني بشكل عام وامتيازات الخزينة العمومية بشكل خاص، ولتحقيق ذلك قمنا بدراسة ميدانية على مستوى مركز الضرائب لولاية برج بوعرييج وبالتحديد المديرية الفرعية للرقابة الجبائية وقمنا بتحليل نتائج التحقيق والإحصائيات المقدمة، وقد تم التوصل من خلالها على أن التحقيق المحاسبي له دور ايجابي في دعم الرقابة الجبائية من حيث فعالية التحقيق المحاسبي وفعالية برنامجه، وما يتوفر عليه المحقق المحاسبي من مؤهلات علمية وعملية، هذا ما يؤدي إلى زيادة الإيرادات الضريبية والحد أو التقليل من التهرب الضريبي.

الكلمات المفتاحية: الرقابة الجبائية، التحقيق المحاسبي، المحقق المحاسبي، فعالية التحقيق المحاسبي، التهرب الضريبي.

Abstract:

This study aimed to highlight the role of accounting investigation in supporting tax control. To achieve this, the descriptive method was adopted by examining the challenges facing the Algerian tax system, particularly obstacles such as tax evasion and the risks it poses to the national economy in general and to public treasury revenues in particular. To this end, a field study was conducted at the tax center of Bordj Bou Arreridj province. We analyzed the results of investigations and the provided statistics. The findings revealed that accounting investigation plays a positive role in supporting tax auditing in terms of the effectiveness of the investigation process and its program, as well as the scientific and practical qualifications of the accounting investigator. This contributes to increasing tax revenues and reducing or limiting tax evasion.

Keywords: Tax auditing, accounting investigation, accounting investigator, effectiveness of accounting investigation, tax evasion.

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
–	الإهداء
–	شكر وعرفان
I	ملخص الدراسة
II	قائمة المحتويات
III	قائمة الجداول
IV	قائمة الأشكال
V	قائمة الملاحق
أ-ج	مقدمة
04	الفصل الأول: المقاربات النظرية للرقابة الجبائية والتحقيق المحاسبي
06	المبحث الأول: الإطار النظري للرقابة الجبائية
21	المبحث الثاني: الإطار النظري للتحقيق المحاسبي
28	الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لدور التحقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية
30	المبحث الأول: تقديم مديرية الضرائب لولاية برج بوعريريج
39	المبحث الثاني: دراسة حالة خضعت للتحقيق المحاسبي
57	الخاتمة
62	قائمة المراجع
66	الملاحق
76	فهرس المحتويات

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	جدول استخراج رقم الأعمال	49
02	جدول استخراج الربح	49
03	جدول تسوية الرسم على النشاط المهني	50
04	جدول تسوية الضريبة على أرباح الشركات	51
05	جدول تسوية الضريبة على الدخل الإجمالي رؤوس الأموال المنقولة	51
06	جدول تسوية الرسم على القيمة المضافة	52
07	جدول ملخص المستحقات والعقوبات	53
08	جدول استخراج الأسس النهائية	55
09	جدول ملخص المستحقات والعقوبات النهائية	56
10	جدول موطن الاختضاع مركز الضرائب	57

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	أشكال الرقابة الجبائية	09
02	الهيكل التنظيمي لمديرية الأبحاث والتدقيقات	16
03	الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب	17
04	الهيكل التنظيمي لمديرية كبريات المؤسسات	18
05	الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب	20
06	الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب	34

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
67	ملحق رقم 01: استمارات طلب المعلومات	01
68	ملحق رقم 02: الإشعار بالتحقيق	02
70	ملحق رقم 03: محضر معاينة موالي لعملية التحقيق	03
71	ملحق رقم 04: تسوية الرسم على القيمة المضافة	04
73	الملحق رقم 05: تبليغ أولي بالتسوية	05
74	ملحق رقم 06: تبليغ نهائي	06
75	ملحق رقم 07: جدول فردي (مركز الضرائب)	07

مقدمة

تمهيد:

تُعد الضريبة من الأدوات الرئيسية في السياسة المالية كونها مصدرًا مهمًا للإيرادات العامة التي تعتمد عليها الدولة في تنفيذ سياساتها الاقتصادية والاجتماعية، ولا يقتصر دور الضريبة على تحقيق الإيرادات بل يمتد ليشمل تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي وتسريع وتيرة التنمية ويتوقف مدى نجاح الضريبة في بلوغ أهدافها على التزام المكلفين بدفعها، وهو ما يرتبط بدرجة تجاوبهم مع نظام التصريح الجبائي الذي يعد من أبرز مظاهر العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة إلا أن الواقع يظهر أن العديد من التصريحات الجبائية المقدمة من طرف المكلفين تحتوي على معلومات غير دقيقة أو غير صحيحة سواء نتيجة لأخطاء أو بسبب نية التهرب من دفع الضرائب، وهذا بدوره يفقد الإدارة الجبائية جزءا كبيرا من الإيرادات ويؤثر سلبا على تحقيق الأهداف المرجوة من النظام الضريبي. ونظرا لخطورة ظاهرة التهرب الضريبي جاءت التشريعات الضريبية بمجموعة من الآليات الرقابية للحد من هذه الظاهرة، من بينها الرقابة الجبائية، التي تهدف إلى تحسين التحصيل الجبائي وزيادة إيرادات الدولة ومواجهة الممارسات المخالفة للقانون، وتعد الرقابة الجبائية من أهم الوسائل التي تعتمد عليها الإدارة الجبائية لضمان احترام المكلفين لالتزاماتهم من خلال التحقق من صحة التصريحات الضريبية والكشف عن التجاوزات المحتملة، ويعتبر التحقق المحاسبي أحد أبرز أدوات الرقابة الجبائية، حيث يساهم بشكل فعال في التأكد من مصداقية البيانات المحاسبية والضريبية والكشف عن الغش والتحايل سواء تم ذلك عن قصد أو بغير قصد. ومن هنا تبرز أهمية هذا البحث الذي يتناول دور التحقق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية وتحقيق الأهداف المرجوة.

إشكالية الدراسة: على ضوء ما سبق تمحورت مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

كيف يساهم التحقق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية؟

من أجل معالجة وتحليل هذه المشكلة وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما معنى الرقابة الجبائية وماهي اشكالها؟
- ما المقصود بالتحقيق المحاسبي، ما هي مراحل التحقيق المحاسبي؟
- هل تساهم مؤهلات المحقق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية؟

فرضيات الدراسة: للإجابة عن الأسئلة المطروحة السابقة ومن ثم الإجابة على مشكلة الدراسة تمت صياغة

الفرضيات التالية:

- تساهم فعالية التحقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية.
- يساهم برنامج التحقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية.
- المكلف له حقوق والتزامات اتجاه المؤسسات الجبائية.
- تساهم مؤهلات المحقق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية.

✚ **أهمية الدراسة:** ان اختيارنا لموضوع الرقابة الجبائية في التشريع الجزائري نابع من حرصنا على ايضاح مفاهيم وطرق وآليات هذه الرقابة وهذا كونها ذات أهمية للإدارة الجبائية والمكلفون بالضريبة معا لان النظام الجبائي الجزائري نظام تصريحي يعتمد على تصريحات المكلفون بالضريبة لذلك اعتمدنا على الرقابة الجبائية لتأكد من صحة المعلومات الواردة في تصريحات المكلفون بالضريبة لتأكد من صحة تصريحاتهم، ومنعهم من التهرب الضريبي.

✚ **أهداف الدراسة:** نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تبين الدور الذي يلعبه التحقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية.
 - إبراز آليات التحقيق المحاسبي كأداة للرقابة الجبائية.
 - تسليط الضوء على الرقابة الجبائية من خلال التطرق لإطارها المفاهيمي، التنظيمي والقانوني.
- ✚ **منهج الدراسة:** في إطار هذا البحث ومن أجل معالجة إشكالية موضوع الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وهو المنهج الأكثر استخداما وشيوعا في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وقد تم الاعتماد على الأداة البحثية المتمثلة في دراسة حالة في معالجة الفصل التطبيقي من خلال الملاحظة الميدانية وكذا فهم سير العمل الميداني من جهة مختصة في هذا المجال والوثائق المقدمة.

✚ **حدود الدراسة:**

- **الحدود الموضوعية:** من خلال هذه الدراسة قمنا بالربط بين التحقيق المحاسبي والرقابة الجبائية.
 - **الحدود الزمنية:** تختص من الفترة القانونية المتمثلة في 4 سنوات من 2020 إلى 2023.
 - **الحدود المكانية:** تمت مطابقة الجانب النظري على ما هو مطبق في الواقع في مركز الضرائب لولاية برج بوعريريج وهذا بعد الاطلاع على ملف خاضع للتحقيق المحاسبي تمت المصادقة عليه من طرف محافظ الحسابات.
- ✚ **أسباب اختيار الموضوع:** هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي وما هو موضوعي نوجزها فيما يلي:

- أهمية موضوع التحقيق المحاسبي للأغراض الجبائية.

- التخصص في مجال الجبائية.

✚ صعوبات الدراسة:

- صعوبة الحصول على المعلومات.
- عدم استقرار النظام الجبائي من حيث القوانين والإجراءات الجبائية.

✚ هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول يتضمن الإطار النظري للموضوع، حيث قسم إلى مبحثين، المبحث الأول الإطار النظري للرقابة الجبائية والمبحث الثاني الإطار النظري للتحقيق المحاسبي، أما في الفصل الثاني فتطرقنا إلى الدراسة التطبيقية دراسة حالة في مركز الضرائب لولاية برج بوعرييج حيث تم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول تم فيه تقديم عام عن مديرية الضرائب و مركز الضرائب، أما المبحث الثاني فهو الإطار التطبيقي للتحقيق المحاسبي كما تم في النهاية إعداد خاتمة الدراسة التي تضمنت نتائج الفصلين مع توضيح اختبار صحة الفرضيات .

✚ الدراسات السابقة:

- دراسة قحموش سمية، دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية، مذكرة الماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011-2012.

قامت الباحثة بصياغة الإشكالية التالية: ما هو دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية؟

وقد خلصت الباحثة إلى أن الطبيعة التصريحية للنظام الضريبي الجزائري تجعل من المكلف يصرح بحسب قدرته التكليفية وفي الوقت الملائم، لذا وجب العمل على ترشيده للوصول إلى تصريحات ذات مصداقية وصحيحة وهذا ما يرتبط بالوعي الجبائي وثقافة المكلف والعلاقة بين المكلف والمصالح الجبائية وكيفية التواصل بينهما، وان التحفيزات المقدمة للمراجعين وأعاون الإدارة الضريبية سواءا ماديا أو معنويا ترفع من مردودية عملهم، وهذا ما يبعدهم عن كل تأثير خارجي، قد يخل باستقلاليتهم وتحيزهم إزاء الممولين.

- دراسة لياس قلاب ذبيح، مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة بسكرة، 2010-2011.

قام الباحث بمعالجة الإشكالية التالية: كيف يساهم التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية؟

وقد خلص الباحث إلى أن التحكم السليم في مكونات التدقيق المحاسبي للأغراض الجبائية وفقا للشروط القانونية والتنظيمية المعمول بها قد تسترجع حقوق الخزينة العمومية من جهة وتساهم في الحد أو على الأقل التخفيف من

ظاهرة التهرب الضريبي من جهة أخرى، من خلال الحصيلة الضريبية المحققة والتي تعتبر الثمار التي جنتها عملية الرقابة الجبائية.

الفصل الأول:

المقاربات النظرية للرقابة

الجبائية والتحقيق المحاسبي

تمهيد:

تعتبر الرقابة الجبائية أحد أهم الإجراءات التي تسعى من وراءها الإدارة الجبائية إلى المحافظة على حقوق خزينة من خلال محاربه ظاهره التهرب الضريبي أن تخفف على الأقل من حدته وتكتسي أهمية بالغه نظرا لان النظام الجبائي الجزائري نظام تصريحي أي انه يمنح الحرية النسبية للمكلف بالضريبة في التصريح بمداخله لذا تعتبر الرقابة إلى هذه التصريحات المكتسبة لازمه لأنها في كثير من الأحيان تكون غير صحيحة نظرا للأخطاء المرتكبة سواء بقصد أو دون قصد

ولتوضيح ذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: الإطار النظري للرقابة الجبائية.

المبحث الثاني: الإطار النظري للتحقيق المحاسبي.

المبحث الأول: الإطار النظري للرقابة الجبائية

تعد الرقابة الجبائية من أهم الآليات التي تعتمد عليها الدول لضمان حسن تطبيق القوانين الجبائية وتحقيق العدالة الضريبية بين المكلفين. فهي تمثل أداة فعالة لكشف التهرب الضريبي والتلاعب بالتصريحات الجبائية، وتساهم في تعزيز موارد الدولة المالية وتحقيق التوازن بين الحقوق والواجبات الجبائية.

المطلب الأول: ماهية الرقابة الجبائية

الفرع الأول: مفهوم الرقابة الجبائية:

أولاً: الرقابة:

قبل التطرق إلى مفهوم الرقابة الجبائية تجدر بنا الإشارة إلى المفهوم العام للرقابة حيث:

أنها " الوسيلة المجدية لقياس الأداء من أجل التأكد من الأهداف قد تحققت وأن الخطط وضعت موضع التنفيذ بالطرق الصحيحة، فالرقابة الحقيقية تلك الرقابة التي تستطيع أن تسبق الأحداث فتعمل على التنبيه إلى الانحرافات قبل وقوعها، ليتم التنفيذ وفقاً لمقياس مقرر¹.

ثانياً: الرقابة الجبائية:

للرقابة الجبائية بعض الخصوصيات والمميزات التي تتصف بها عن باقي أشكال الرقابة وقد أخذت عدة تعاريف ومفاهيم منها:

التعريف الأول: الرقابة الجبائية هي السلطة الممنوحة للإدارة الجبائية للتأكد من صحة العمليات والمعلومات المطروحة من طرف الأشخاص المعنويين والطبيعيين المكلفين بالضريبة².

التعريف الثاني: عرفت أيضاً المادة 18-01 من قانون الإجراءات الجبائية " تراقب الإدارة الجبائية للتصريحات والمستندات المستعملة لفرض كل ضريبة أو حق أو رسم أو إتاوة، كما يمكنها أن تمارس حق الرقابة على المؤسسات والهيئات التي ليست لها صفة التاجر التي تدفع أجوراً أو أتعاباً أو مرتبات مهما كانت طبيعتها"³.

¹ وليام توماس أمرسون هنكي، المراجعة بين النظرية والتطبيق، دار الميرخ، عمان، الأردن، 1989، ص 14.

² Ministère des finances, DG DRV, Guide de vérification, 2001, p13

³ المادة 18، الفقرة 1، قانون الإجراءات الجبائية، 2014، ص 1.

الفصل الأول:المقاربات النظرية للرقابة الجبائية والتحقيق المحاسبي

التعريف الثالث: تعرف الرقابة الجبائية على أنها: فحص التصريحات وكل سجلات ووثائق ومستندات المكلفين بالضريبة الخاضعين لها، سواء كانوا ذوو شخصية طبيعية، أو معنوية، وذلك بقصد التأكد من صحة المعلومات التي تحتويها ملفاتهم الجبائية¹.

الفرع الثاني: أهداف الرقابة الجبائية:

الرقابة الجبائية تهدف إلى تحقيق العديد من الأهداف التي تسهم في تحسين إدارة النظام الجبائي وضمان العدالة المالية،

فيما يلي الأهداف الأساسية للرقابة الجبائية²:

1-الهدف القانوني:

ويتمثل في التأكد من مدى مطابقة ومسايرة مختلف العمليات المالية الخاصة بالمكلفين مع القوانين الجبائية المختلفة، وحرصا على ذلك تركز الرقابة الجبائية على مبدأ المسؤولية والحاسبة لمعاقبة المكلفين على ارتكاب أية مخالفات يمارسونها للتهرب من دفع مستحقاتهم الجبائية.

2-الهدف الإداري:

تؤدي الرقابة الجبائية دورا هاما للإدارة الضريبية من خلال المعلومات والخدمات التي تقدمها والتي تساهم بشكل ملفت وكبير في زيادة المردودية وهذا بواسطة كشف الأخطاء والتجاوزات التي تساعد في معرفة الحقائق والإحصائيات وتقييم الآثار الناجمة عن ذلك لاتخاذ القرارات السليمة في سياستها الجبائية.

3-الهدف المالي والاقتصادي:

تهدف الرقابة الجبائية إلى المحافظة على الأموال العامة من الضياع بمختلف أشكاله بغرض زيادة إيرادات الخزينة العمومية، وبالتالي زيادة الأموال المتاحة للإنفاق مما يؤدي إلى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع ككل.

¹ عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسات المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية -مصر- الطبعة 1، بدون سنة نشر، ص 223

² طالبي محمد، الرقابة الجبائية في النظام الضريبي الجزائري 1995-1999، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2001/2002 ص

4-الهدف الاجتماعي:

على الصعيد الاجتماعي نجد الرقابة الجبائية تهدف لمنع ومكافحة انحرافات المكلف بمختلف صورها مثل التلاعب والإهمال أو التقصير في الأداء وتحمل واجباته، وهذا سعيًا منها لتكريس مبدأ المساواة بين المكلفين.

الفرع الثالث: أسباب الرقابة الجبائية:

من خلال جملة التعاريف أوردناها بخصوص الرقابة الجبائية نجد أن أسباب هاته الأخيرة تتمثل في جملة من النقاط نذكر من أهمها:

1-حرية المكلف بالضريبة في التصريح بمداخله أو ما يطلق عليه النظام التصريحي، حيث يتحتم على الإدارة الجبائية التحقق من صحة هاته التصريحات ومدى مصداقيتها في تحديد الوعاء الحقيقي للضريبة وبالتالي تعتبر وسيلة لمتابعة التصريحات الجبائية من أجل تحديد الوعاء الضريبي¹.

2-مكافحة التهرب الضريبي: لعدة أسباب قد يلجأ المكلفين بالضريبة إلى التخلص أو تخفيض جزء هام من الأوعية الضريبية سواء كان ذلك عن طريق طرق مشروعة أو أخرى غير مشروعة، الأمر الذي يحتم على الإدارة الجبائية من خلال ما تملكه من سلطات وصلاحيات قصد كشف هاته الممارسات الأمر الذي لن يتأتى إلا من خلال الرقابة الجبائية بمختلف أشكالها، أي أن الرقابة الجبائية تعتبر كوسيلة الاكتشاف العمليات التدليسية².

3-الرقابة الجبائية كوسيلة لمتابعة التصريحات الجبائية: تعد الرقابة الجبائية وسيلة هامة لمتابعة النظام التصريحي، لأن المكلف هو من يقوم بتحديد أمس فرض الضريبة ويصرح بها للإدارة الجبائية، وعن طريق الرقابة الجبائية يتم التأكد من صحة هذه التصريحات المكتتبه وضمان مصداقيتها وصحتها، كما تسمح أيضا بتجسيد مبدأ العدالة الضريبي.

المطلب الثاني: أشكال ومبادئ الرقابة الجبائية

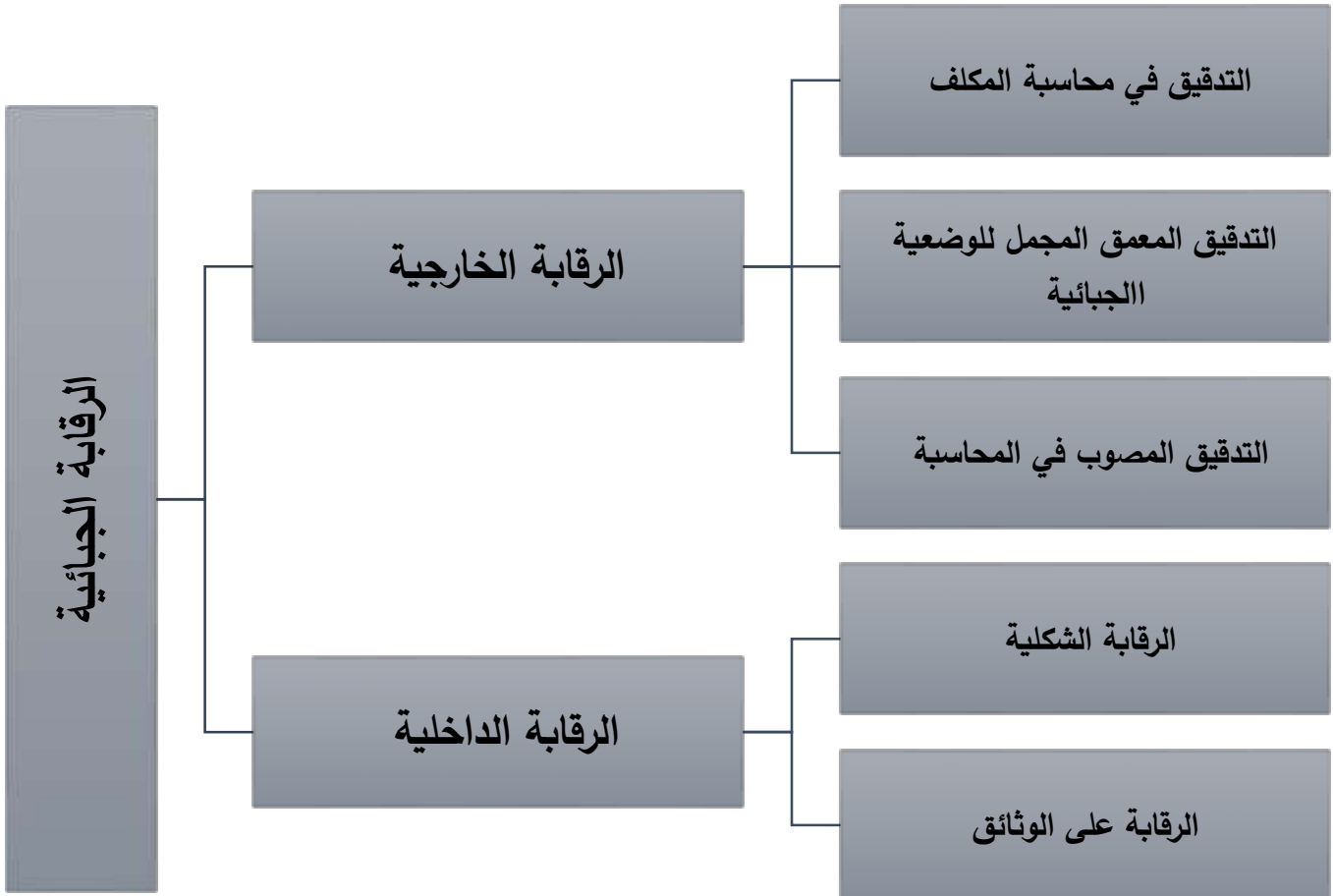
¹عوادي مصطفى، زين يونس، الرقابة الجبائية، مطبعة سخري، ط2، الجزائر، ص11.

²عوادي مصطفى، زين يونس، مرجع سابق، ص11.

الفرع الأول: أشكال الرقابة الجبائية:

تأخذ الرقابة الجبائية عدة أشكال من بينها الرقابة الجبائية الداخلية والرقابة الجبائية الخارجية، وتهدف أساسا إلى التأكد والمصادقية التصريحات المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة والشكل التالي يوضح أشكال الرقابة الجبائية وفقا للنظام الضريبي الجزائري.

الشكل رقم 01: أشكال الرقابة الجبائية



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معلومات من مركز الضرائب

أولا: الرقابة الداخلية:

الرقابة الجبائية الداخلية هي مجموع الإجراءات والتدابير التي تقوم بها الإدارة الجبائية داخل أجهزتها بهدف التأكد من مدى احترام القوانين والتنظيمات الجبائية، وضمان سلامة العمليات المحاسبية والمالية، وذلك للوقاية من الأخطاء والانحرافات وتحقيق فعالية أكبر في التسيير الجبائي¹.

¹ ابن عيسى عبد العزيز، الرقابة الجبائية ودورها في تحسين التحصيل الضريبي. رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2018، ص 45.

1-الرقابة الشكلية:

نعتبر الرقابة الشكلية أول عملية رقابية تخضع لها التصريحات المقدمة من طرف المكلف، والتي تشمل مختلف التدخلات التي تهدف إلى تصحيح الأخطاء المادية المرتكبة أثناء تقديم المكلفين للتصريحات، أي التأكد من كيفية تقديم المعطيات والمعلومات التي تحملها التصريحات من الناحية الشكلية دون إجراء أي مقارنة بين ما تتضمنه من معلومات وتلك التي تتوفر عليها الإدارة¹.

2-الرقابة على الوثائق:

يعد هذا النوع من الرقابة ثاني إجراء تقوم به الإدارة الضريبية بعد الرقابة الشكلية، ويتجلى دور هذه الرقابة في مجموعة الأعمال والفحوصات الدقيقة التي تتم على مستوى المكتب، والتي تقوم من خلالها الإدارة بمقارنة المعلومات المصرح بها من طرف المكلف، والمعلومات المتحصل عليها من طرف الإدارات والهيئات والمؤسسات العامة أو الخاصة، والمتعلقة بالمعاملات أو الصفقات المبرمة بين المكلف وهذه الهيئات تكون فيشكل كشوفات تعرف ب: Bulletin de recoupement، و بإمكان المحقق طلب عض التوضيحات والتبريرات من المكلف إذا لزم الأمر، لاسيما المتعلقة بنمط المعيشة أو بعض الأعباء المخصصة².

ثانيا: الرقابة الخارجية:

الرقابة الجبائية الخارجية هي مجموعة العمليات التي تقوم بها الإدارة الجبائية خارج مصالحها، أي على مستوى المكلفين بالضريبة (الأفراد أو المؤسسات)، وتهدف إلى التحقق من صحة التصريحات الجبائية، ومطابقة الوضعية الجبائية الحقيقية للمكلف بالضريبة مع المعطيات المقدمة للإدارة، وذلك عبر فحص الوثائق المحاسبية والمعاينات الميدانية، قصد الكشف عن المخالفات أو التلاعبات الجبائية وتصحيح الأساس الخاضع للضريبة إن اقتضى الأمر³.

¹ ناصر مراد، التهريب والغش الضريبي في الجزائر، الطبعة الأولى، دار قرطبة للنشر، الجزائر، 2004، ص45.

² قتال عبد العزيز، أسلوب تفعيل الرقابة الجبائية في الحد من التهريب والغش الضريبيين، مذكرة الماجستير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي المدية، الجزائر، 2009، ص38-39.

³ بن عيسى عبد العزيز، مرجع سابق، ص47.

1-الرقابة على المحاسبة:

هي مجموع العمليات المختصة في مراقبة التصريحات الجبائية المقدمة من طرف المكلف بالضريبة وفحص محاسبته ومعرفة مدى مصداقيتها مع المعطيات المادية¹. ويجب التحقيق في الدفاتر والوثائق المحاسبية بعين المكان، ماعدا في حالة طلب معاكس من طرف المكلف حسب حالة الطلب. وتمنح صلاحية إجراء التحقيق المحاسبي لأعوان الإدارة الجبائية الذين لهم رتبة مفتش على الأقل².

2-التحقيق المصوب:

حسب المادة 20 مكرر-1 من قانون الإجراءات الجبائية فإنه يمكن القيام بالتحقيق المصوب في محاسبة المكلفين لنوع أو عدة أنواع من الضرائب، لفترة كاملة أو جزء منها غير متقدمة أو لمجموعة عمليات أو معطيات محاسبية لمدة تقل عن سنة جبائية. ويتم التحقيق المصوب عند حدوث شك أو ريب من طرف المصالح الجبائية في مضمون وصدق المستندات أو الاتفاقيات التي تم إبرامها من طرف المكلفين بالضريبة والتي تخفي المحتوى الحقيقي للاتفاق عن طريق بنود بغرض تجنب الضريبة، وتكون مدة التحقيق في المكان شهرين³.

3-التحقيق المعق لمجمل الوضعية الجبائية:

يعتبر هذا النوع من التحقيق مكملا للتحقيق المحاسبي إذ يهدف لمراقبة ما هو مصرح به من طرف المكلف بالضريبة مع ما هو موجود على أرض الواقع، وذلك من خلال التأكد بأن تطور ونمو أمواله وأملاكه وحياته المعيشية تتوافق مع الإقرارات المقدمة للإدارة الجبائية.

وحسب المادة 21 فقرة 1 من قانون الإجراءات الجبائية يمكن لأعوان الإدارة في هذا التحقيق للأشخاص الطبيعيين بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي، سواء لديهم موطن جبائي في الجزائر أم خارجه⁴.

¹ميثاق المكلفين بالضريبة الخاضعين للرقابة، مديرية الأبحاث والتفتيشات، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2017، ص 08.

²المادة 20، مرجع سابق، سنة 2021، ص 08.

³عوادي مصطفى، نصر رجال، التحقيق الجبائي على محاسبة المكلفين بالضريبة في الجزائر، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد الأول العدد الأول،

ديسمبر 2016م جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي الجزائر -ص 34.

⁴المادة 21-01، مرجع سابق، ص 11.

الفرع الثاني: مبادئ الرقابة الجبائية:

تهدف الرقابة الجبائية إلى المحافظة على الأموال العامة من الضياع بمختلف أشكالها، وخاصة التهرب الضريبي بغرض زيادة إيرادات الخزينة العمومية وتوجيهها لتحقيق أهداف الدولة المنشودة، ولكي تؤدي الرقابة الجبائية وظائفها لا بد من توفر المبادئ الأساسية لها، والمتمثلة في¹:

1- إقامة نظام جبائي محكم:

تتبع نوعية السلطة التشريعية في المجتمع على التشريعات التي تسنها بصفة عامة ومن بينها النظام الجبائي ولذلك فإن تطبيق الرقابة الجبائية يتطلب وجود نظام جبائي فعال وذلك بتبسيط صيغة التشريع الجبائي وتحقيق العدالة الضريبية عن طريق صياغة بسيطة للتشريعات الجبائية، تكون واضحة، سهلة ومفهومة لدى المكلفين بالضريبة، وتتسم بالاستقرار والبساطة والمرونة مما يجعل جميع المكلفين متساوين أمام الضريبة.

2- ترقية وعصرنة الإدارة الجبائية:

مما لا شك فيه لن تكون التشريعات الضريبية وحدها كافية لمكافحة التهرب الضريبي، ما لم تدعمه إدارة الجبائية فعالة، والتي يجب توفرها على مستوى عال من التطور والكفاءة، إضافة إلى الإمكانيات البشرية والمادية اللازمة، والتي تمكنها من أداء وظيفتها على أحسن وجه، إلا أن اليد العاملة لا تفي بالغرض إذا لم تكن ذات خبرة وكفاءة في الميدان ولذلك فمن الضروري العمل على الرفع من كفاءة الموظفين وتكوين إطارات متخصصة في مجال الضرائب والرقابة الجبائية، إضافة إلى إجراء تربيصات لموظفي وأعوان الإدارة الجبائية ووضع برامج تكوينية تتماشى مع الحركة التي يشهدها النظام الجبائي، كما تتمثل الإمكانيات المادية في توفير الشروط الأساسية لعمل الإدارة الجبائية أو ما يعرف بعصرنة هياكل الإدارة الجبائية من أماكن عمل ملائمة تعطي انطبعا جيدا لدى الموظفين، إضافة إلى توفير أجهزة الإعلام الآلي ووسائل الاتصال الحديثة من خلال استحداث نظام معلومات جبائي، كما ينبغي تحفيز موظفي الإدارة الجبائية من خلال رفع أجورهم و توفير الخدمات اللازمة لهم.

المطلب الثالث: الإطار القانوني والتنظيمي للرقابة الجبائية

¹مراد كواشي وجمعة شرقي، "مسار التحقيق المحاسبي في إطار الرقابة الجبائية"، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، جامعة العربي التبسي، تبسة،

الجزائر، 2016، ص167-166.

الفرع الأول: الإطار القانوني للرقابة الجبائية:

من أجل التطبيق الجيد وتسهيل عملية مراقبة التصريحات الجبائية وضع المشرع الجزائري إطار قانوني أوجب من خلاله كل المحققين الجبائيين باتباع إجراءات معينة، وهذا يهدف حماية الخزينة العمومية من كل التلاعبات والتجاوزات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة بالمقابل حدد ضمانات لحماية المكلف من كل الأشكال التعسف ويتضمن هذا الإطار الجوانب التالية: حق الاطلاع، حق الرقابة، حق الاستدراك وحق المعاينة.

أ- حق الاطلاع:

يحق لمصالح الرقابة الجبائية حق الاطلاع من خلال طلب معلومات من الإدارة المعنية ومصالح الضمان الاجتماعي والمؤسسات الخاصة والبنوك وذلك من غير المساس بسر المهنة لهذه المؤسسة، ويمكن اعتبار حق الاطلاع أنه أداة مساعدة في الرقابة والتي تستعملها مسبقا لإجراء رقابة لتكملة المعلومات المتعلقة بالتحقيق.

ويسمح حق الاطلاع لأعوان الإدارة الجبائية قصد تأسيس وعاء الضريبة ومراقبتها بتصفح الوثائق والسجلات المحاسبية والأوراق الملحقة للسنة المالية¹.

ب- حق الرقابة:

يتمثل حق الرقابة في مجمل العمليات التي تسمح بالتحقيق من صحة ونزاهة التصريحات المقدمة من طرف

المكلف وذلك بمقارنتها بالمعطيات الخارجية، ويمكن التمييز بين شكلين للرقابة هما:

- التدقيق في المحاسبة ومعاينة الدفاتر والوثائق المحاسبية ومقارنتها بعناصر الاستغلال للتأكد من صحة التصريحات المقدمة.
- التدقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية، قصد التأكد من صحة المداخل المصرح بها، وذلك بمقارنتها بالوضعية المالية الحقيقية للمكلف وعلى العموم عادة يستعمل كلا الشكلين للرقابة، بحيث عند إجراء التدقيق في المحاسبة يقوم المدقق بمعاينة الوضعية الجبائية للمكلف².

¹ المادة 45، مرجع سابق، سنة 2016 ص 24.

² ناصر مراد، "التهرب والغش الضريبي في الجزائر"، الطبعة الأولى، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009 ص 41.

ج- حق استدراك الأخطاء :

هو الوسيلة الممنوحة للإدارة الضريبية لإجراء تقويمات لنفس المدة ونفس الضرائب، عندما يقدم لها المكلف عناصر غير كاملة أو أخطاء، وهذا عن طريق إعادة النظر عن الاقتطاع الضريبي سواء بتعديله أو إنشاء اقتطاع جديد وفقا للنص التالي: " يمكن استدراك الإغفالات الكلية أو الجزئية المسجلة في وعاء الحقوق والضرائب والرسوم وكذا النقائص وعدم الصحة أو الأخطاء المسجلة في فرض الضريبة من طرف إدارة الضرائب " ¹.

د- حق المعاينة:

هو حق الممنوح لإدارة الضرائب عندما توجد قرائن تدل على ممارسات، يمكن الإدارة الجبائية أن ترخص لأعوانها الذين لهم على الأقل رتبة مفتش والمؤهلين قانونا القيام بإجراءات المعاينة في كل المحلات قصد البحث والحصول وحجز كل المستندات والوثائق والدعائم أو العناصر المادية التي من شأنها أن تبرر التصرفات الهادفة إلى التملص من الوعاء والمراقبة ودفع الضريبة ².

الفرع الثاني: الإطار التنظيمي للرقابة الجبائية:

تعتمد عملية الرقابة الجبائية على مجموعة من الهياكل والأجهزة المخول لها قانونيا للقيام بذلك، وبواسطتها تنفيذ برنامج المسطر من الإدارة المركزية وتتمثل هذه الأجهزة بالمديرية الأبحاث والتدقيقات، المديرية الفرعية للرقابة الجبائية، المديرية الكبريات المؤسسات والمراكز الضرائب.

أولا- مديرية الأبحاث والتدقيقات (DRV):

أنشأت مديرية الأبحاث والتدقيقات بموجب المرسوم التنفيذي رقم 288/98 الصادر في جويلية 1998 م، والمتضمن التنظيم الإداري المركزي لوزارة المالية، وقد جاءت هذه المديرية لتدعيم باقي المديريات الأخرى في الرقابة الجبائية على مستوى التراب الوطني، وقد كان الانطلاق الفعلي لنشاط مديرية الأبحاث والتدقيقات في

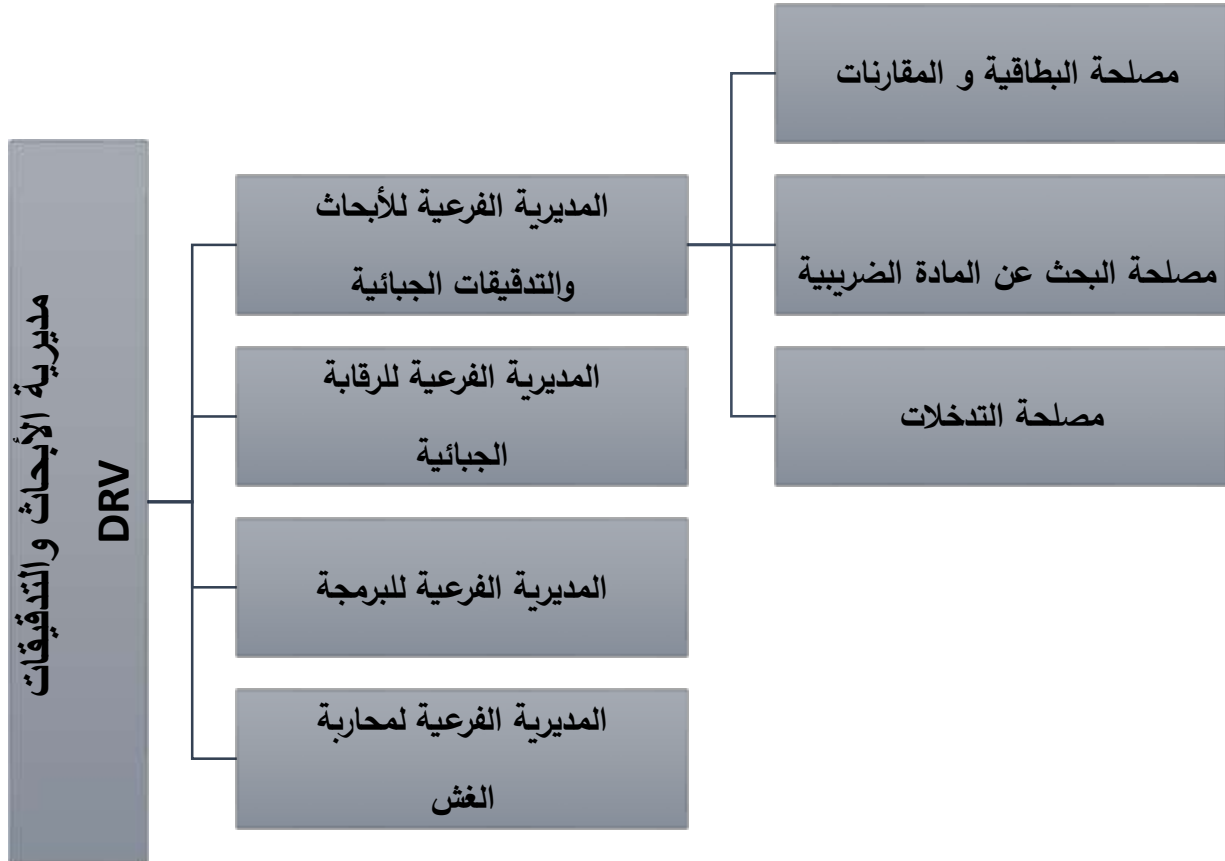
¹ المادة رقم 105، مرجع سابق، سنة 2016، ص 88.

² المادة رقم 34، مرجع سابق، سنة 2016.

سبتمبر 1998 م، وتحتوي على أربع (04) مديريات فرعية على المستوى المركزي وثلاثة مصالح خارجية على المستوى الجهوي¹.

والشكل التالي يبين الهيكل التنظيمي لمديرية الأبحاث والتدقيقات (DRV):

الشكل رقم 02: الهيكل التنظيمي لمديرية الأبحاث والتدقيقات.



المصدر: الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 59 المؤرخة في 2006/09/24، الجزائر ص 09.

¹ المادة 43 من قرار وزاري مشترك مؤرخ في 2009/02/25 والمتعلق بتنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها. الجريدة الرسمية العدد 20

المؤرخ في 29 مارس 2009، ص 11.

ثانيا-المديرية الفرعية للرقابة الجبائية (DIW):

إضافة إلى مديرية الأبحاث والتدقيقات، فإن المديرية الولائية للضرائب هي أيضا مكلفة بالقيام بعملية الرقابة الجبائية، وتتكفل مديريتها الفرعية للرقابة بهذه المهمة، إذ تعد الهيئة المختصة بعملية الرقابة، لذا تسند إليها مهمة تنفيذ برامج التدقيق، وتتضمن (3) مكاتب، وهي مكلفة بما يلي:

- 1- إعداد بطاقة لمختلف الإدارات والهيئات التي لديها معلومات عن تأسيس الوعاء الضريبي.
- 2- تقييم أنشطة المفتشيات وتقديم اقتراحات.
- 3- برمجة القضايا الخاضعة للمراجعة السنوية ومتابعة مستمرة لإنجاز البرنامج في الأجل المحددة.
- 4- السهر على تحصيل مختلف الضرائب والرسوم الناتجة عن عملية التدقيق ومتابعتها باستمرار.
- 5- البحث وتحليل اسباب التهرب والغش الضريبي وايجاد حلول واقتراحات ناجعة لهذا الإشكال.

والشكل الموالي يوضح الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب:

الشكل رقم 03: الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب الولائية



المصدر: الجريدة الرسمية، العدد 20 المؤرخ في 2009/03/29، ص 17.

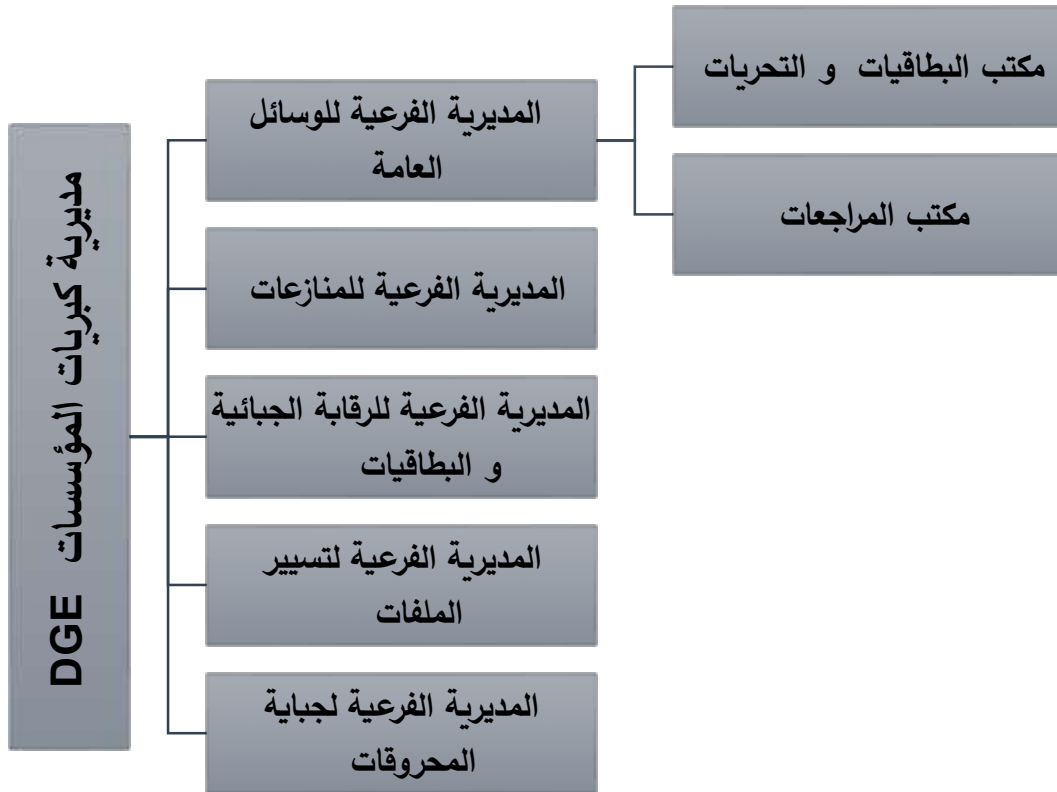
ثالثا-مديرية كبريات المؤسسات (DGE):

تعتبر من الاجهزة الحديثة وهذا لتقليص الضغط عن الأجهزة الرقابية السابقة، انشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 302/02 المؤرخ في 2002/09/28 والمعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 494/02 المؤرخ في

2005/12/26 ولها صلاحيات على المستوى الوطني لكونها مكلفة بتسيير كل المهام من تحديد الوعاء الى التحصيل وحتى الرقابة الجبائية والمنازعات، ومن بين المهام المسندة لمديرية تتمثل فيمايلي:

- مسك ومتابعة مستمرة ودقيقة لكل ملف جبائي خاص بالمكلفين المتواجدين تحت سلطتها.
 - البحث عن المعلومات الجبائية من مختلف المصادر لجمعها وتبويبها بغرض الاستغلال الأمثل.
 - التحقيق في التظلمات والشكاوي ومعالجتها ضمن متابعة المنازعات الإدارية منها والقضائية.
 - إعداد وإنجاز برامج التدخلات والرقابة الجبائية لدى المكلفين بالضريبة مع تقييم النتائج.
- والشكل الموالي يوضح الهيكل التنظيمي لمديرية كبريات المؤسسات:

الشكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي لمديرية كبريات المؤسسات.



المصدر: المرسوم التنفيذي رقم 327-06 المؤرخ في 2006/09/18

رابعاً-مركز الضرائب CDI:

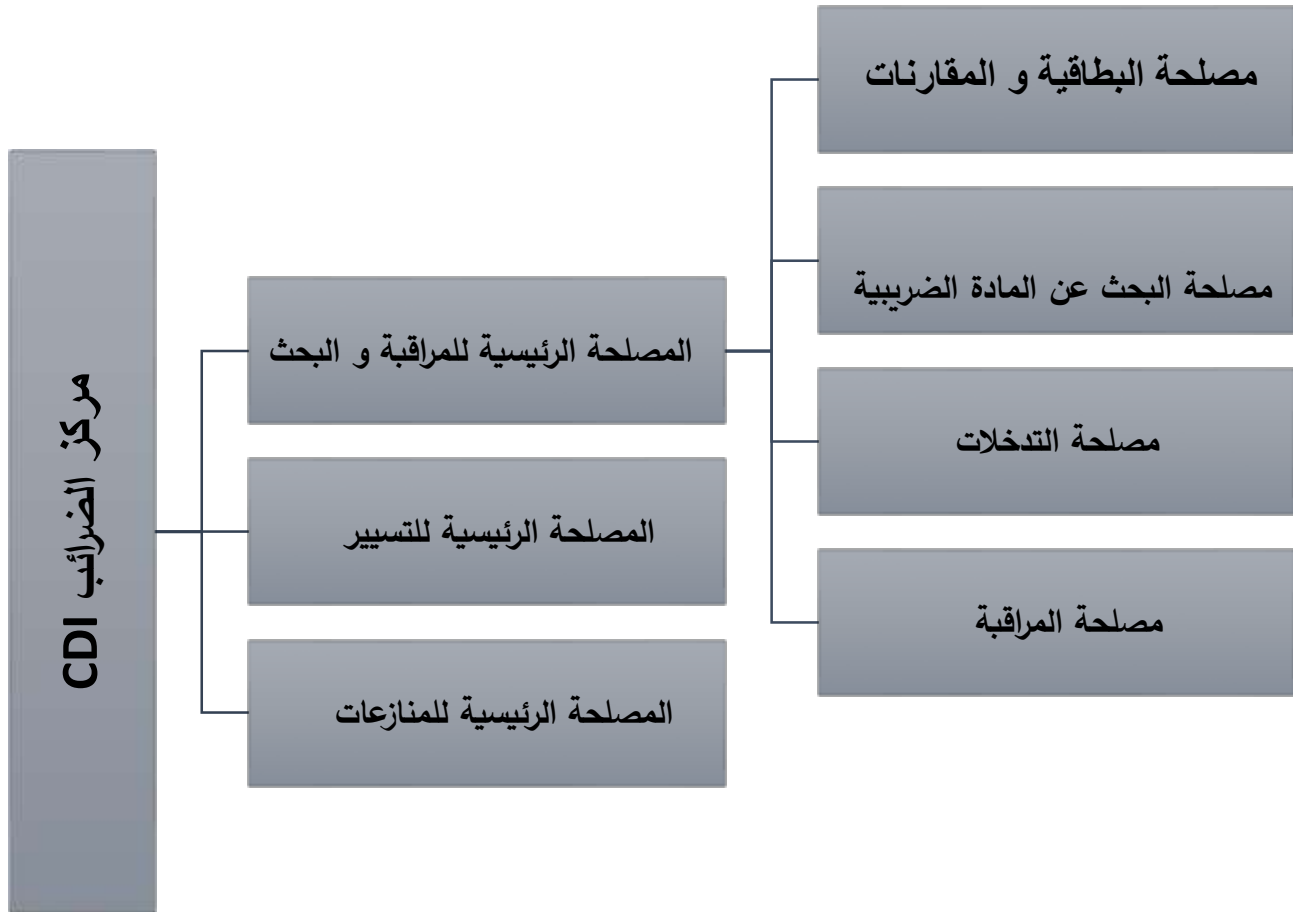
هي مصلحة تنفيذية على المستوى العلى مرتبطة مباشرة بالمديرية الولائية للضرائب كما يتكفل مركز الضرائب بتسيير الملفات الجبائية لمختلف المكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي ولا يتجاوز رقم أعمارهم السنوي 100000000 دج، ومن مهامه:

- تسيير الملفات الجبائية للمؤسسات الخاضعة للنظام الحقيقي لفرض الضريبة غير الخاضعة لمجال اختصاص.
- مديرية كبريات المؤسسات بالإضافة إلى مجموع المهن الحرة.
- مسك وتسيير الملف الجبائي للشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين برسم المداخل الخاضعة.
- لضريبة على أرباح الشركات.
- مسك وتسيير الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الحقيقي لفرض الضريبة برسم عائدات الأرباح الصناعية والتجارية.
- إصدار الجداول وقوائم التحصيلات وشهادات الإلغاء أو التخفيض ومعاينتها والمصادقة عليها.
- الجداول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والرسوم والأتاوى.
- تنفيذ العمليات المادية للدفع والقبض واستخراج النقود.
- ضبط الكتابات ومركزة تسليم القيم.
- البحث عن المعلومات الجبائية وجمعها واستغلالها ومراقبة التصريحات¹.

¹Mfdgi.gov.dz

والشكل الموالي يوضح الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب:

الشكل رقم 04: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب.



المصدر: المرجع السابق، ص 22.

المبحث الثاني: الإطار النظري للتحقيق المحاسبي

يعد التحقيق المحاسبي من أهم أشكال الرقابة الجبائية، ونظرا لأهميته في محاربة ظاهرة التهرب الضريبي ارتأينا أن نخصص هذا المبحث إلى تعريف مفصل له، أهدافه، خصائص المحقق المحاسبي، ومسار التحقيق.

المطلب الأول: ماهية التحقيق المحاسبي

الفرع الأول: مفهوم التحقيق المحاسبي:

يعد التحقيق المحاسبي رقابة معمقة تجرى خارج مصالح الإدارة الجبائية تحديدا تتم مباشرة في عين المكان وتمثل جملة من العمليات الهادفة إلى فحص محاسبة المؤسسة المعنية ومقارنتها بعناصر الاستغلال للتأكد من صحة التصريحات المقدمة بهدف التحديد الأمثل لأوعية مختلف الضرائب المستحقة¹.

التعريف الأول: يعد التحقيق في المحاسبة الوسيلة الأكثر استعمالا في المراقبة الجبائية لاعتماده على الوثائق المحاسبية الممسوكة من طرف المكلفين بالضريبة، باعتبار أن المحاسبة هي المرآة التي تعكس مختلف مراحل نشاط المؤسسة، وهي مصدر كل البيانات والمعلومات المالية، ولهذا اشترط المشرع الضريبي ضرورة مسك محاسبة قانونية حتى يتم إجراء التحقيق المحاسبي².

التعريف الثاني: وفقا للمادة 20 من قانون الإجراءات الجبائية: "يمكن لأعوان الإدارة الجبائية إجراء تحقيق في محاسبة المكلفين بالضريبة وإجراء كل التحريات الضرورية لتأسيس وعاء الضريبة ومراقبتها"³.

التعريف الثالث: ويعنى بالتحقيق في المحاسبة أيضا مجموعة العمليات الرامية إلى مراقبة التصريحات الجبائية المكتتبه من طرف المكلفين بالضريبة، يجب أن يتم التحقيق في الدفاتر والوثائق المحاسبية بعين المكان، ماعدا

¹ شوقي جباري، تعبئة الموارد الجبائية كخيار استراتيجي لتغطية العجز المالي للبلديات الجزائرية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 2، جوان 2015، ص38.

² د. بلواضح جيلاني، "التحقيق المحاسبي كآلية للحد من التهرب الضريبي -دراسة نموذج حالة بمديرية الضرائب لولاية المسيلة"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، المجلد: 15 العدد: 01 الرقم التسلسلي: 29 (2022)، ص 156.

³ المادة 1-20، مرجع سابق، ص10.

الفصل الأول:المقاربات النظرية للرقابة الجبائية والتحقيق المحاسبي

في حالة طلب معاكس من طرف المكلف بالضريبة يوجهه كتابيا وتقبله المصلحة أو في حالة قوة قاهرة يتم إقرارها قانونا من طرف المصلحة¹.

الفرع الثاني: أهداف التحقيق المحاسبي:

من بين أهداف التحقيق المحاسبي نذكر ما يلي²:

- يهدف التحقيق المحاسبي إلى تمويل الخزينة العمومية، والتأكد من صحة الإقرارات الضريبية المقدمة.
- إبراز كل الأخطاء والإغفالات المتضمنة في محاسبة المكلف بغرض التأكد من صحة وعاء مختلف الضرائب والرسوم المستحقة التي قدمتها المحاسبة.
- يضمن حقوق المكلف بدءا من الإشعار الأولى للتحقيق وانتهاء يتتبع النتائج النهائية للمكلف بالضريبة.
- صدق المحاسبة بمقارنتها مع مختلف المعطيات المتاحة والوثائق الثبوتية.
- كشف الأمور الغير الصحيحة وبصفة خاصة التي لها تأثير في الجانب الجبائي.
- قمع التهرب الضريبي من خلال اكتشاف الأشخاص المتمصلين من واجباتهم الضريبية فكل شخص طبيعي أو معنوي يحقق دخلا أو ربحا عليه دفع الضريبة.
- التأكد والتحقيق من مدى احترام وتطبيق المؤسسات للقوانين الجبائية ومن صحة التصريحات المكتتبة من طرف المكلفين بالضريبة.
- معاقبة المكلفين الذين لا يحترموا الآجال القانونية عند ايداعهم لتصريحاتهم الجبائية.
- تأكيد التجانس التام بين الكتابات المحاسبية والأرقام المصرح بها للإدارة الجبائية.
- حماية الموارد الجبائية لميزانية الدولة وهو مؤشر النجاح أو فشل الإدارة الجبائية في تحقيق المهمة التي أسندت لها.
- إعداد الإحصائيات عن نسب التهرب الضريبي، وخلق الانتماء الطوعي للمكلفين بالضريبة.
- تحقيق مبدأ المساواة أمام الضريبة اتجاه الأشخاص المتهمين ضريبيا.

¹ المادة 1-20، مرجع سابق، ص 10.

² بن صالح لمياء، بن طاهر صبرينة، دور التحقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية بالجزائر، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة وجبائية معمقة، جامعة بلحاج بوشعيب-عين تيموشنت، 2020-2021، ص 44-45.

الفرع الثالث: خصائص المحقق المحاسبي:

أولاً: المؤهلات:

يجب على المحقق المختص في التحقيق المحاسبي أن يمتلك كفاءات مهنية ملائمة والمتمثلة في:

- معرفة طرق وأساليب التحقيق الحاسبي.
- معرفة الشكل القانوني للوحدة الاقتصادية موضوع التحقيق.
- مهارات الاتصال مع كل أطراف العملية التحقيقية.
- معرفة المبادئ الأساسية المتعارف عليها في علم المحاسبة والتحقيق¹.

ثانياً: الاستقلالية:

تعني الاستقلالية أن يكون المحقق المحاسبي محايداً في قراره، كما يجب أن نقدر هذا الاستقلال مادياً ومعنوياً، ويتطلب الاستقلال المادي أن لا يكون المحقق في موضع تبعية قد تؤثر على تسوية أهدافه²، حيث تنص المادة 45 من الأمر المطبق رقم 06-03 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المتعلق بالقانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، منع كل موظف مهما كانت وضعيته في السلم الإداري أن يمتلك داخل التراب الوطني أو خارجه، مباشرة أو بواسطة شخص آخر بأي صفة من الصفات مصالح من طبيعتها أن تؤثر على استقلاليته، أو تشكل عائقاً للقيام بمهمته بصفة عادية في مؤسسة تخضع لرقابة الإدارة الجبائية التي ينتمي إليها أو لها صلة مع هذه الإدارة³.

ثالثاً: السرية المهنية:

¹ محمد محمود ذيب حوسو، التدقيق للأغراض الضريبية، مذكرة الماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، فلسطين، 2005، ص 47-48.

² قحמוש سمية، دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013، ص 27.

³ دليل أخلاقيات المهنة لموظفي المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2016، ص 10.

الفصل الأول:المقاربات النظرية للرقابة الجبائية والتحقيق المحاسبي

يمكن أن يطالب المحقق المحاسبي طوال مهمته بمعرفة معلومات سرية أين تشكل في إفشائها مخاطر قد تعود بالضرر على المؤسسة محل التحقيق، أيضا جميع الاستنتاجات المتعلقة بالوضع الجبائي للمؤسسة، إذا تم وقوعها في أيدي أطراف ثالثة يمكن أن تستخدم ضدها.

رابعا: الكفاءة:

الكفاءة صفة لها أهمية كبيرة في التحقيق المحاسبي، لأنها هي التي تحدد تطور هذا النوع من المهام، في الواقع فإن نجاح عملية التحقيق المحاسبي يعتمد بالدرجة الأولى على مستوى الحد الأدنى من الجودة التي تحققها خبرة وكفاءة المعنيين في هذا المجال-من حيث التحقيق المحاسبي-هذا الشرط لا يتطلب من المحقق المحاسبي معرفة كيفية فرض الضريبة فقط، ولكن أيضا معرفة تقنيات التحقيق حتى يمكنه السيطرة على الأمور المحاسبية نتيجة لذلك، يجب أن يكون المحقق المحاسبي على مستوى عال من الكفاءة¹.

خامسا: بذل العناية المهنية:

ويعني بها أن يقوم المحقق المحاسبي بالمجهودات المناسبة خلال كل مرحلة من مراحل التحقيق، أي عند إعداد برنامج التحقيق وعند تنفيذ إجراءات التحقيق.

وبالإضافة إلى الكفاءات المهنية السابقة يجب أن تتوفر في المحقق المحاسبي بعض الصفات الأخلاقية منها:

- الصدق والدقة في الأقوال والأفعال.
- الأمانة والنزاهة.
- اللياقة بمعنى حسن المعاملة التصرف مع المكلف سواء عند طرح الأسئلة أو عند اكتشاف الأخطاء².

¹ قحموش سمية، مرجع سابق، ص28.

² صالح حميدانو، دور المراجعة الجبائية في تدنئة المخاطر الجبائية، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012، ص49

المطلب الثاني: مراحل سير التحقيق المحاسبي

تمرّ عملية تنفيذ التحقيق المحاسبي بثلاث مراحل أساسية بدءاً بالمرحلة التمهيدية والتي تسبق بدأ أعمال فحص المستندات والوثائق والتدقيق في تصريحات المكلف ومقارنتها بالمعلومات المجمعة من مصادر خارجية أخرى، ووصولاً إلى المرحلة الأخيرة المتمثلة في تبليغ نتائج التصحيح الضريبي إلى المكلف المعني بالتحقيق.

الفرع الأول: المرحلة التمهيدية لإجراء التحقيق المحاسبي:

إن برمجة المكلفين الذين سيخضعون للتحقيق المحاسبي يخضع إلى قواعد إجرائية وإلى معايير انتقاء محددة من قبل الإدارة المركزية أي المديرية العامة للضرائب كأهمية رقم الاعمال المصرح به، تكرار التصريح بالخسارة في نتيجة المكلف، ضعف الهامش المصرح به مقارنة بالهامش الحقيقي، عدم خضوع المكلف للتحقيق منذ مدة طويلة... الخ¹.

تعتبر هذه المرحلة ذات أهمية كبيرة، لأنّ فعالية عمليات التحقيق ترتبط ببرمجة الملفات المكلفين التي تتضمن ملفاتهم إغفالات هامة يتم الكشف عنها في مرحلة التحقيق ومن ثم استرجاع الحقوق المتهرب من دفعها، وتمر عملية اعتماد برنامج التحقيق بمجموعة من الخطوات حيث تشرف في البداية المديرية الفرعية للرقابة الجبائية بالتنسيق مع المصالح المكلفة بتسيير الملف الجبائي على إعادة قائمة للملفات المقترحة إدراجها في برنامج التحقيق والتي تقدم إلى المدير الولائي للضرائب والذي يتولى تحديد القائمة النهائية للملفات المقترحة للتحقيق آخذاً بعين الاعتبار معايير الانتقاء وتوجيهات المصالح المركزية والإمكانات البشرية المتوفرة (عدد المحققين)، ثم يتم إرسال القائمة الأولية إلى المديرية الجهوية للضرائب هذه الأخيرة وبعد فحص وتحليل مختلف اقتراحات التسجيل في برنامج التحقيق المحاسبي لتحويلها إلى الإدارة المركزية وبالمضبط إلى مديرية الأبحاث والمراجعات، التي تتولى فيها المديرية الفرعية للبرمجة بتحديد البرنامج النهائي السنوي الذي سينفذ من قبل المصالح المكلفة بالتحقيق²، وكما يمكن للإدارة المركزية أن تطلب في أي لحظة تسجيل مكلف ما في برنامج التحقيق المحاسبي خارج البرنامج المحدد، ودون المرور على الإجراءات السابقة الذكر بناءً على معطيات خاصة في حوزتها.

الفرع الثاني: فحص المحاسبة من حيث الشكل والمضمون:

¹ ولهي بوعلام، نحو إطار مقترح لتنفيذ النيات الرقابية الجبائية للحد من آثار الأزمة، الملتقى الدولي حول: الأزمة الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، يومي 20 و22 أكتوبر 2009، ص 7.

² عوادي مصطفى وزين يوسف، الرقابة الجبائية على المكلفين بالضريبة في النظام الضريبي الجزائري، الطبعة الثانية، الجزائر 2011، ص 48.

الفصل الأول:المقاربات النظرية للرقابة الجبائية والتحقيق المحاسبي

بعد سحب الملف الجبائي من المصلحة المكلفة بتسييره (مفتشية الضرائب أو مركز الضرائب حسب الحالة) ووصله إلى فرقة التحقيق، يقوم المحقق بإبلاغ المكلف بخضوعه للتحقيق المحاسبي، ويمنحه أجل 10 أيام لتحضير نفسه ووثائقه المحاسبية، حيث أنه لا يمكن الشروع في إجراء التحقيق في المحاسبة دون إعلام المكلف بالضريبة بذلك مسبقا عن طريق إرسال أو تسليم المكلف إشعار بالتحقيق مرفقا بميثاق حقوق والتزامات المكلف بالضريبة الخاضع للتحقيق المحاسبي¹، وهذا طبقا للمادة 20 الفقرة الرابعة من قانون الإجراءات الجبائية وبعد انتهاء فترة تحضير المكلف لنفسه يباشر المحقق عمليات التدقيق والفحص بالتأكد من:

- **الجانب الشكلي للدفاتر والوثائق المحاسبية للمكلف:** حتى تكون المحاسبة مقبولة من حيث الشكل يجب أن تكون منتظمة وأن تتوفر على الخصائص الثلاثة التالية: مطابقة للتنظيم المعمول به (نظام محاسبي ومالي)، كاملة (مسك كل الدفاتر)، ومبنية على الوثائق الثبوتية (فواتير، وصولات المخزون...الخ). وكما يمكن الحكم على أن محاسبة المكلف الخاضع للتحقيق صادقة ومقنعة إذا تبين أنها لا تحتوي على أخطاء جسمية وإغفالات متكررة ومعلومات غير صحيحة².

ومن خلال دراسة المحقق لمحاسبة المكلف من حيث الشكل يصل إلى قبول صريح لمحاسبة المكلف، قبول نسبي لمحاسبة المكلف أو رفض المحاسبة.

- **مضمون الدفاتر المحاسبية:** وبغرض التأكد من صحة المعلومات المقدمة من طرف المكلف في تصريحاته الجبائية السنوية والشهرية بالتدقيق في مختلف قيم عناصر ميزانية المكلف المصرح بها، وكذا التدقيق حسابات التكاليف والإيرادات المصرح بها في جدول حسابات النتائج، حيث تعتبر علمية التدقيق في حسابات الأعباء والإيرادات ذات أهمية كبيرة، على اعتبار أن الطريقة التقليدية للتهرب الضريبي تتمثل في قيام المكلف إما بإخفاء إيرادات خاضعة للضريبة (عدم التصريح بها)، وإما القيام بتضخيم التكاليف المخصومة (إدراج تكاليف وهمية، تكاليف غير مبررة...الخ)³، بغرض التخليص من قيمة الربح الخاضع للضريبة ويتمحور عمل المحقق فيما يخص حسابات الأعباء في التأكد من قانونية خصم الأعباء المصرح بها من طرف المكلف، أي تحقيقها للشروط العامة لخصم الأعباء والتأكد من أن الأعباء المخصومة والمصرح بها من طرف المكلف لم تتعدى السقف المحدد قانونا بالنسبة للأعباء التي حدد لها المشرع سقف جبائي والمنصوص عليها في المادة 169 من قانون الضرائب المباشرة.

¹ بكرتي بومدين ويوسف رشيد، السياسة الجبائية وإشكالية الغش الجبائي في الجزائر مجلة المالية والأسواق، جامعة مستغانم، العدد 15، 2015، ص

178.

² سميرة بوعكاز، مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2014 ص 110.

³ بن اعمارة منصور، إجراءات الرقابة المحاسبية والجبائية، دار هومة، الجزائر، 2011، ص 5

الفرع الثالث: تبليغ نتائج وإنهاء عملية التحقيق المحاسبي:

في الأخير وبعد قيام المحقق بفحص محاسبة المكلف بشكل كلي يتوصل هذا الأخير إلى نتيجتين إما صحة وصدق التصريحات المقدمة من طرف المكلف أو العكس، وفي كلا الحالتين يتوجب على المحقق المحاسبي القيام بتبليغ النتائج المتوصل إليها إلى المكلف عن طريق إرسال إشعار بالتقويم أولي مع منحه مهلة للردّ على الإشعار، وبعد مناقشة النقاط المعتمدة في التصحيح الأولي مع المكلف يتم إرسال إشعار بالتقويم النهائي وإصدار الأوردة (الجدول) الضريبة التي تتضمن قيمة الحقوق المعتمدة في التسوية الجبائية، أيّ حقوق الضريبة المغفلة (التي تهرب المكلف من دفعها) بالإضافة إلى العقوبات الضريبية التي تكون على عاتق المكلف¹، لينهي المحقق عمله في الختام بكتابة التقرير النهائي والذي يعتبر ملخصاً شاملاً لعملية التحقيق.

خلاصة الفصل الأول:

تم التطرق في هذا الفصل إلى المقاربات النظرية للرقابة الجبائية والتحقيق المحاسبي، وذلك من خلال تبيان دور التحقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية، حيث تم الوقوف من خلال المبحث الأول على المفاهيم العامة للرقابة الجبائية، من خلال تناول ماهية الرقابة الجبائية، أشكالها و مبادئها و التشريعات القانونية و التنظيمية التي تأطرها، وفي المبحث الثاني تم التطرق الى ماهية التحقيق المحاسبي ثم الى مراحل سير عملية التحقيق المحاسبي و التي تعد الأداة الجوهرية في عملية الكشف لكل التجاوزات المسجلة و عن طريقها يتم تصحيح و تقويم تصريحات المكلفين على اعتبار أن النظام الضريبي الجزائري نظام تصريحي، و سنتناول في الفصل الثاني من هذا البحث دراسة حالة خضت للتحقيق المحاسبي على مستوى مركز الضرائب برج بوعرييج ومدى أهمية و فعالية التحقيق المحاسبي كأداة في كشف التجاوزات والاختفاء التي يرتكبها المكلفين بالضريبة.

¹عباس عبد الرزاق، التحقيق المحاسبي والنزاع الضريبي، دار الهدى، الطبعة الأولى، الجزائر، 2012، ص 88.

الفصل الثاني:

الدراسة التطبيقية لدور التحقيق
المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية

تمهيد:

بعد الانتهاء من الشق النظري للبحث، اين تم التعرف على المقاربات النظرية للتحقيق المحاسبي و التهرب الضريبي والذي تناولنا فيه أهم النقاط المتعلقة بالرقابة الجبائية وآليات التحقيق المحاسبي من خلال استعراض اجراءات ومراحل سير عملية التحقيق المحاسبي التي تعد أهم و أبرز وسيلة تستخدمها لدولة في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، كان لابد من ربط الجانب النظري بجانب ميداني وذلك بإعطاء صورة تطبيقية لما تم تناوله في الجانب النظري على مستوى هيئة مكلفة بالتحقيق المحاسبي وكان ذلك من خلال مركز الضرائب لمديرية الضرائب

لولاية برج بوعريريج ، و عليه قمنا بتقسيم هذا الفصل كالآتي:

المبحث الأول: تقديم مديرية الضرائب لولاية برج بوعريريج.

المبحث الثاني: دراسة حالة خضعت للتحقيق المحاسبي.

المبحث الأول: تقديم مديرية الضرائب لولاية برج بوعرييج

سنتناول في هذا المبحث التعريف بمديرية الضرائب لولاية برج بوعرييج من خلال نشأتها وعرض مختلف المصالح الخارجية التابعة لها ومن ثم سنتطرق الى تقديم مركز الضرائب، من حيث الهيكل التنظيمي والتعريف به.

المطلب الأول: التعريف بمديرية الضرائب لولاية برج بوعرييج وأهم مهامها

سوف نعتمد من خلال هذا المبحث على التعريف بهذه المديرية وكذا أهم المصالح الخارجية التابعة لها.

الفرع الأول: نشأة مديرية الضرائب:

تم إنشاءها بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 91/60 المؤرخ في 8 شعبان عام 1411 الموافق 23 فيفري 1991 الذي يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها، المعدل والمتمم، وتم إعادة هيكلتها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 06-327 مؤرخ في 25 شعبان عام 1427 الموافق 18 سبتمبر سنة 2006، بالإضافة إلى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 25 صفر عام 1430 الموافق 21 فبراير سنة 2009، يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها، يقع مقرها بدار المالية لولاية برج بوعرييج وهي تابعة سلمياً للمديرية الجهوية للضرائب بسطيف، وتضم مكاتب قاعدية بالمديرية بالإضافة إلى مصالح خارجية متمثلة في: (01) مركز ضرائب ببرج بوعرييج، (01) مركز جوارى برأس الوادي، (09) مفتشيات، (08) قبضات، (01) مفتشية التسجيل و الطابع و الموارد و لطاقية، (01) مفتشية الضمان التحقيق والرقابة، ومركز جوارى بمدينة ببرج بوعرييج تم تدشينه من طرف والي الولاية سيدخل الخدمة في شهر جوان 2023، مع ملاحظة تبقى القبضات والمفتشيات الأخرى تزاوّل مهامها بصفة انتقالية في انتظار ادماجها الكلي في المراكز الجوارية.

الفرع الثاني: مهام مديرية الضرائب:

تكلف مديرية الضرائب لولاية برج بوعرييج وعلى غرار كامل المديريات بعدة مهام نذكر منها ما يلي:

- ضمان المديريات الولائية للضرائب بممارسة الملمطة السلمية لمراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب.
- السهر على احترام التنظيم والتشريع الجبائي، ومتابعة ومراقبة نشاط المصالح وتحقيق الأهداف المحددة لها.
- تنظيم جمع العناصر اللازمة لإعداد التقديرات الجبائية.
- إصدار الجداول وقوائم المنتوجات وشهادات الإلغاء أو التخفيض وتعاينها وتصادق عليها وتقوم النتائج وتعد الحصيلة.
- الدورية.

- تحليل وتقويم دوريا عمل المصالح الخاضعة لاختصاصها، إعداد تلخيصا عن ذلك واقتراح أي إجراء من شأنه أن يحسن عملها.
- الجداول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والأتاوى.
- مراقبة التكفل والتصفية اللتين يقوم بهما كل مكتب القباضة ومتابعة تسوية ذلك.
- متابعة تطور الدعاوى المرفوعة أمام القضاء في مجال منازعات التحصيل.
- ضمان الرقابة القبلية وتصفية حسابات تسيير القابضين.
- تنظيم جمع المعلومات الجبائية واستغلالها.
- إعداد برامج التدخل لدى المكلفين بالضريبة ومتابعة تنفيذها وتقويم نتائجها.
- وضع الرقابة المقررة فيما يخص القيم والأسعار وتأذن بالزيادة إن اقتضى الأمر ذلك.
- دراسة العرائض وتنظيم أشغال لجان الطعن ومتابعة المنازعات ومسك الملفات المرتبطة بها بصفة منتظمة.
- متابعة تطور القضايا المرفوعة أمام القضاء في مجال وعاء الضريبة.
- تقدير احتياجات المديرية من الوسائل البشرية والمادية والتقنية والمالية وإعداد تقديرات الميزانية المطابقة لذلك.
- ضمان تسيير المستخدمين والاعتمادات المخصصة لهذه المصالح.
- توظيف وتعيين المستخدمين الذين لم تقرر طريقة أخرى لتعيينهم.
- تنظيم وتطبيق أعمال التكوين وتحسين المستوى التي تبادر بها المديرية العامة للضرائب.
- تكوين رصيда وثائقيا للمديرية الولائية وتسييره وضمان توزيعه وتعميمه.
- السهر على مسك ملفات جرد الأملاك العقارية والمنقولة كما السهر على صيانة هذه الأملاك والمحافظة عليها.
- تنظيم استقبال المكلفين بالضريبة وإعلامهم.
- نشر المعلومات والآراء لفائدة المكلفين بالضريبة.

الفرع الثالث: هيكل مديرية الضرائب:

الفصل الثاني:الدراسة التطبيقية لدور التحقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية

تحتوي مديرية الضرائب لولاية برج بوعريريج على خمس مديريات فرعية بكل مديرية فرعية عدة مكاتب يتمثل مخطط

هيكلها في الشكل التالي:

الشكل رقم 05: الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف مركز الضرائب برج بوعريريج

المطلب الثاني: التعريف بمركز الضرائب لولاية برج بوعريريج وأهم مهامها

سوف نعتد من خلال هذا المبحث على التعريف بهذا المركز وكذا أهم المصالح الخارجية التابعة لها.

الفرع الأول: تقديم مركز الضرائب:

يعتبر مركز الضرائب من الهياكل المستحدثة للإدارة الجبائية، حيث يتكفل بمسك وتسيير الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة الخاضعين لمجال اختصاصه والمتمثلين في:

- المؤسسات الخاضعة للنظام الحقيقي والغير التابعة لمجال اختصاص مديرية كبريات الشركات.
- المكلفين أصحاب المهن الحرة.
- الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين الخاضعين للضريبة برسم المداخل الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات.
- المكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الحقيقي لفر الضريبة برسم عائدات الأرباح الصناعية والتجارية.

وتقسم مراكز الضرائب الى ثالث أصناف، وذلك تبعا لعدد الملفات المسيرة من قبل المركز وهي كالآتي:

- الصنف الأول: عدد الملفات أكبر من 8000 ملف.
- الصنف الثاني: عدد الملفات أكبر من 4000 ملف وأقل من 8000 ملف.
- الصنف الثالث: عدد الملفات أقل من 4000 ملف.

أما فيما يخص مركز الضرائب ببرج بوعريريج فقد تم افتتاحه بتاريخ 2012/12/24 ويضم حاليا 90 عامل موزعين على مختلف مصالح المركز، ويعالج المركز 4182 ملف جبائي وذلك حتى تاريخ 2020/07/31.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة:

يتضمن مركز الضرائب ضمن هيكله التنظيمي ثالث 3 مصالح رئيسية ومصلحتين تسمى بمصالح الرئيس وقباضتين ثانويتين:

أولا: المصالح الرئيسية:

المصلحة الرئيسية للتسيير وهي مكلفة بالقيام بالوظائف التالية:

- التكفل بالملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة التابعين لمركز الضرائب في مجال الوعاء والمراقبة الجبائية، ومتابعة الامتيازات الجبائية والدراسة الأولية للاحتياجات.
- المصادقة على الجداول وسندات الإيرادات، وتقديمها لرئيس المركز للمصادقة عليها بصفته وكيال مفوضا للمدير الولائي للضرائب.

- اقتراح تسجيل المكلفين بالضريبة لبرنامج الرقابة اعتمادا على المستندات أو المراجعة المحاسبية.
- إعداد تقارير دورية وتجميع الإحصائيات وإعداد مخططات العمل وتنظيم الأشغال مع المصالح الأخرى والحرص على انسجامها.

تنظم هذه المصلحة الرئيسية ضمن خمس 5 مصالح فرعية وهي:

- مصلحة جباية القطاع الصناعي.
- مصلحة جباية قطاع البناء والأشغال العمومية.
- مصلحة جباية القطاع التجاري.
- مصلحة جباية قطاع الخدمات.
- المصلحة الرئيسية للرقابة والبحث مصلحة جباية قطاع المهن الحرة.

تقوم بالأدوار التالية:

- إنجاز إجراءات البحث عن المعلومة الجبائية ومعالجتها وتخزينها وتوزيعها من أجل استغلالها.
- اقتراح عملية الرقابة وإنجازها مع إعداد جداول إحصائية وحواصل تقييمية دورية.

وتنظم هذه المصلحة في أربع (4) مصالح فرعية وهي:

أ-مصلحة البحث عن المادة الخاضعة للضريبة:

تتخصص مهام هذه المصلحة في:

- إعداد برامج دورية للبحث عن المعلومة الجبائية بعنوان تفعيل حق الطابع.

ب-مصلحة الرقابة:

اقتراح تسجيل المكلفين بالضريبة في برنامج الرقابة انطلاقا من المعلومات المجمعة.

تعمل هذه المصلحة في شكل فرق وتخصص مهامها في:

- إنجاز برامج الرقابة على أساس المستندات والرقابة في عين المكان.

ج-مصلحة البطاقية والكشوفات:

إعداد إحصائيات دورية تتعلق بوضعية إنجاز برامج الرقابة وتقييم مردودها.

هذه المصلحة مكلفة بالقيام بالمهام التالية:

- تشكيل وتسيير فهرس المصادر المحلية للإعلام والاستعلام الخاصة بوعاء الضريبة، وكذا مراقبتها وتحصيلها.
- مركزة المعطيات التي تجمعها المصالح المعنية، وتخزينها واستردادها من أجل استغلالها.
- التكفل بطلبات تعريف المكلفين بالضريبة.

د-مصلحة التدخلات:

تعمل هذه المصلحة في شكل فرق وتتحصر مهامها في:

- برمجة وإنجاز التدخلات بعنوان تفعيل حق التحقيق وحق الزيارة والرقابة.
- إنجاز المعاينات الضرورية لوعاء الضريبة والعمل على مراقبتها وتحصيلها.
- اقتراح ملفات المكلفين بالضريبة لمراجعة محاسبتهم.

* المصلحة الرئيسية للمنازعات:

مكلفة بالأدوار التالية:

- دراسة كل طعن نزاعي أو إعفائي يوجه لمركز الضرائب وناتج عن فر ضرائب أو زيادات أو غرامات أو عقوبات قررها المركز.
- متابعة القضايا النزاعية المقدمة إلى الجهات القضائية.
- تنظم المصلحة الرئيسية للمنازعات في ثالث 3 مصالح فرعية وهي:

أ-مصلحة الاحتجاجات:

تكلف مصلحة الاحتجاجات بالقيام بالمهام التالية:

- دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى إلغاء أو تخفيض فر الضرائب أو الزيادات والعقوبات المحتج عليها.
- دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى استرجاع الضرائب والرسوم والحقوق المدفوعة إثر تصريحات مكتتبة أو مدفوعات تلقائية أو مقتطعة من المصدر.
- دراسة الطلبات المتعلقة بإرجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة.
- دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى الاحتجاج على أعمال المتابعة أو الإجراءات دراسة المتعلقة بها أو المطالبة بالأشياء المحجوزة ومعالجة منازعات التحصيل.

ب-مصلحة لجان الطعن والمنازعات القضائية:

تكلف هذه المصلحة لاسيما بالمهام التالية:

- دراسة الطعون التابعة الاختصاص لجان طعن الضرائب المباشرة والرسم على القيمة المضافة والاختصاص لجان الطعن الإعفاي.
- متابعة قضايا الطعون بالاتصال مع المصلحة المعنية على مستوى المديرية الولائية للضرائب فيما يخص الطعون والشكاوى المقدمة للهيئات القضائية.

ج-مصلحة التبليغ والأمر بالدفع:

ويكمن دور هذه المصلحة في:

- تبليغ مختلف القرارات المتخذة بعنوان مختلف الطعون إلى المكلفين بالضريبة و إلمصالح المعنية.
- الأمر بصرف الإلغاءات والتخفيضات المقررة مع إعداد الشهادات المتعلقة بها.
- إعداد المنتجات الإحصائية الدورية المتعلقة بمعالجة المنازعات وتبليغها للمصالح المعنية.

ثانيا: مصالح الرئيس:

تتدرج ضمن مصالح الرئيس لمركز الضرائب مصلحتين:

- مصلحة الاستقبال والإعلام.
- مصلحة الإعلام الآلي والوسائل.

* مصلحة الاستقبال والإعلام:

تسند إليها مهمة:

- تنظيم استقبال المكلفين بالضريبة وإعلامهم.
- نشر المعلومات حول حقوق وواجبات المكلفين بالضريبة التابعين لمجال اختصاص مركز الضرائب.

* مصلحة الإعلام الآلي والوسائل:

تكلف بما يأتي:

- استغلال التطبيقات المعلوماتية وتأمينها وكذا تسيير التأهيلات ورخص الدخول الموافق لها.
- إحصاء حاجيات المصالح من عتاد ولوازم أخرى.
- الإشراف على المهام المتصلة بالنظافة وأمن المقرات.

ثالثا: القباضة:

تكلف لاسيما بما يأتي:

- التكفل بالتسديدات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة، ومتابعة وضعيتهم في مجالات التحصيل.
- تنفيذ التدابير المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الساري المفعول والمتعلقة بالتحصيل الجبري للضريبة.
- مسك محاسبة المطابقة لقواعد المحاسبة العامة، وتقديم حسابات التسيير المعدة إلى مجلس المحاسبة.

وتضم القباضة ثلاث 3 مصالح:

- مصلحة الصندوق.
- مصلحة المحاسبة.
- مصلحة المتابعات.

الفرع الثالث: مهام المؤسسة:

تم تجميع المهام التي يقوم بها مركز الضرائب إلى مهمة واحدة متعددة الاختصاصات وذلك بهدف تقريب وتحسين العالقة بين المكلفين بالضريبة والمصالح الضريبية (مركز الضرائب). حيث يمكن حصر هذه المهام في المجالات التالية:

أ- مجال تسيير الوعاء الضريبي:

- مسك وتسيير الملفات الجبائية للشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين برسم المداخل الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات.

- مسك وتسيير الملفات الجبائية لمكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الحقيقي لفرض الضريبة برسم عائدات الأرباح الصناعية والتجارية.

- إصدار الجداول وقوائم التحصيلات وشهادات الإلغاء أو التحصيل مع معاينتها والمصادقة عليها.

ب- مجال التحصيل:

- تتكفل مراكز الضرائب بالجداول وسندات الإيرادات، وتحصيل الضرائب والرسوم والإتاوات.

- تنفيذ العمليات المادية للدفع والقبض واستخراج النقود وتضبط الكتابات وتمركز تسليم القيم.

ج- مجال الرقابة:

- البحث عن المعلومات الجبائية وتجميعها واستغلالها، كما أنها تقوم بممارسة الرقابة على التصريحات.

- إعداد وإنجاز برامج التدخلات لدى المكلفين وتقييم نتائجها.

د- مجال المنازعات:

-دراسة شكاوى المكلفين ومعالجتها.

-متابعة المنازعات الإدارية والقضائية.

-تسديد الرسوم.

هـ- مجال الاستقبال والإعلام:

-تضمن مهمة استقبال وإعلام المكلفين.

-تتكفل بالإجراءات الإدارية المتعلقة بالوعاء خاصة تلك المتعلقة بإنشاء المؤسسات وتعديل نظامها الأساسي.

-تنظيم المواعيد وتسييرها.

-تنشر المعلومات والمستجدات لصالح المكلفين بالضريبة التابعين لمجال اختصاص مركز الضرائب.

الفصل الثاني:الدراسة التطبيقية لدور التحقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية

بعد أخذ الجانب النظري في الفصل الأول وبهدف الوقوف على دور التحقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية، كان لابد من دراسة تطبيقية على مستوى أحد أجهزة مصالح الضرائب، وقد وقع الاختيار على أحد الهياكل المستحدثة والمتمثل في مركز الضرائب لولاية برج بوعرييج.

لذلك في هذا المبحث سيتم التركيز على التحقيق المحاسبي وذلك بشرح الإجراءات العملية والتطبيقية على أرض الواقع من خلال توضيح كيفية اكتشاف أعوان الضرائب لطرق الاحتيال والتهرب الضريبي وسبل استعادة المبالغ المهربة وإعادة تحصيلها لصالح خزينة الدولة، ولاستيعاب هذه الإجراءات وإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي كان لابد من استعراض دراسة حالة لمؤسسة تم اختيارها وبرمجتها للتحقيق المحاسبي.

المطلب الأول: بداية التحقيق المحاسبي

تلقت المصلحة الرئيسية للرقابة والبحث البرنامج السنوي للتحقيقات الجبائية في المحاسبة لسنة 2024 المعتمد من طرف المصالح المركزية، الذي حوّل إلى مصلحة الرقابة ليكلّف بتنفيذه كل من رئيس الفرقة والمحققون الجبائيين.

بعد توزيع المهام على المحقق من طرف رئيس الفرقة وحصوله على الأمر بالمهمة وتكليفه بقضية التحقيق في محاسبة المؤسسة موضوع دراسة الحالة، قام المحقق بسحب ملفّها الجبائي من المصلحة الرئيسية للتسيير نظير التوقيع على وثيقة استلام الملف من أجل القيام بالأشغال التمهيدية وإعداد الإشعار بالتحقيق وتحديد مكان إجراء عملية التحقيق.

الفرع الأول: الأشغال التمهيدية للتحقيق المحاسبي:

قام المحقق بدراسة تحليلية أولية للوثائق الموجودة بالملف الجبائي، قصد تكوين صورة عامة على نشاط المؤسسة ونظامها الجبائي ليقوما بتحديد ما يلي:

أولاً: الوضعية الجبائية:

1. اسم المكلف.
2. نوع المكلف: شخص معنوي.
3. نوع النشاط: مؤسسة اشغال عمومية.
4. مقر المؤسسة المصرح به: ولاية برج بوعرييج.

ثانيا: النظام الجبائي:

من خلال تحليل المعلومات الموجودة في الملف الجبائي تبين المحقق بأن المؤسسة تخضع لنظام الربح الحقيقي وأنها تخضع للضرائب والرسوم التالية:

أنتم تخضعون للرسم على القيمة المضافة (TVA) لمجمل رقم الأعمال المحقق طبقا للمواد 02، 14، 21، و116 من قانون الرسم على رقم الأعمال.

أما بالنسبة للضرائب المباشرة فأنتم تخضعون للرسم على النشاط المهني (TAP) لمجمل رقم الأعمال المحقق طبقا لأحكام المواد من 219، 219 مكرر، 217 إلى 222 و193 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

بصفتكم صاحب العمل (EMPLOYEUR)، تخضعون لضريبة الدخل الإجمالي، صنف مرتبات وأجور للمستخدمين (المادة 1-75 1-129 2-130 و2-134) من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

بالنسبة لمجمل الأرباح المحققة فأنتم تخضعون إلى الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على رؤوس الاموال المنقولة وهذا طبقا للمواد 136. 46. 2-134. 150 و193 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

كما أنكم تخضعون للرسم على التكوين المهني المتواصل والرسم على التمهين طبقا للمواد 196 مكرر و196-6 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

ثالثا: فحص التصريحات ومقارنة المعلومات:

الفصل الثاني:الدراسة التطبيقية لدور التحقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية

من خلال فحص مختلف الوثائق والتصريحات التي يتضمنها الملف الجبائي للمؤسسة محل التحقيق، والمتمثلة أساسا في التصريحات الدورية الشهرية والسنوية وكشوف المعلومات، قام المحققان ب:

1- إعداد كشف حسابات الميزانية وإعداد كشف المحاسبة.

2- فحص (D29) وثيقة مراقبة التصريحات الشهرية G50 والتي تعتبر وثيقة تلخيصية للتصريحات المقدمة من طرف المكلف خاصة منها متابعة رقم الأعمال الخاضع ورقم الأعمال المعفى مع الرسوم المتعلقة به كالرسم على النشاط المهني (TAP) والرسم على القيمة المضافة (TVA) ومختلف الضرائب والرسوم الأخرى.

3- استغلال كشوفات المعلومات الواردة من الإدارات والمصالح الضريبية وغير الضريبية.

4- إعداد وإرسال استمارات طلب معلومات (ملحق 01).

الفرع الثاني: الإشعار بالتحقيق:

طبقا للمادة 20 من قانون الإجراءات الجبائية، وبتاريخ 25 من شهر ماي من سنة 2024 قام المحقق بإرسال إشعار بالتحقيق رقم: (2024/56) ممضى من طرف المحقق ورئيس الفرقة حيث تم استلام الإشعار بنفسه في نفس اليوم، يحتوي هذا الإشعار على تاريخ وتوقيت أول تدخل، اسم ولقب ورتبة المحقق، السنوات المراد التحقيق فيها: 2023؛ 2022؛ 2021؛ 2020، إضافة إلى أنواع الضرائب والرسوم المعنية بعملية الرقابة، كما يحوي هذا الإشعار على طلب تحضير الوثائق والمستندات المحاسبية لسنوات محل الرقابة في فترة أدناها 10 أيام ابتداء من تاريخ استلامه، مع إمكانية الاستعانة بمستشار من اختيار المكلف ويضم كذلك مختلف مواد القانون التي تنظم عملية الرقابة (ملحق 02).

الفرع الثالث: تحديد مكان التحقيق في المحاسبة:

قام المكلف بالضريبة محل التحقيق المحاسبي بتوجيه طلب كتابي إلى رئيس المصلحة الرئيسية للرقابة والبحث بمركز الضرائب لولاية برج بوعريريج، يطلب من خلاله السماح بإجراء عملية التحقيق في المحاسبة على مستوى مكاتب مصلحة الرقابة وذلك لعدم تمكنه من توفير مكان مناسب للمحقق بمقر مؤسسته، والذي حضي بالموافقة.

المطلب الثاني: مجريات عملية التحقيق المحاسبي

بعد انقضاء مهلة 10 أيام القانونية المنصوص عليها بالمادة 20 فقرة 04 من قانون الإجراءات الجبائية وبعدما تقرّر إجراء عملية الرقابة في مكاتب مصلحة الرقابة بمركز الضرائب، قام المكلف بتقديم كافة الوثائق والمستندات المحاسبية مقابل وصل استلام، ليقوم المحقق بفحصها من ناحية الشكل ومن ناحية المضمون.

الفرع الأول: فحص المحاسبة من ناحية الشكل:

من خلال فحص الوثائق المحاسبة التي وضعت تحت تصرّف المحقق والمتمثلة في:

1. الدفاتر القانونية وهي دفتر الجرد ودفتر اليومية.
2. الدفاتر الثانوية (كدفتر الأجرة).
3. فواتير الشراء.
4. الوثائق الثبوتية التي تخص المصاريف العامة، اشتراكات الضمان الاجتماعي.
5. الكشوفات البنكية.
6. غيرها.

تبين أن مسك الوثائق المحاسبية مطابق للشروط الشكلية المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي وكذا المواد 9-10-11 من القانون التجاري.

الفرع الثاني: فحص المحاسبة من حيث المضمون:

بعد الفحص المعمق في المحاسبة ودراسة المعلومات المصرح بها والتدقيق في القيود المحاسبية والتحقق من صحتها مقارنة بالوسائل المادية والثبوتية المقدمة، والتأكد من مدى التزام المكلف بالضريبة بواجباته تجاه المصالح الضريبية واحترامه للأحكام المنصوص عليها في كافة القوانين الضريبية.

عموماً فإن مسك المحاسبة تم وفقاً للنظام المركزي (Centralisateur) بحيث تضمنت مختلف الوثائق المحاسبية المنصوص عليها في التشريع لا سيما المواد 9 إلى 12 من القانون التجاري والنظام المحاسبي المالي (SCF) إلا أنه يجب لفت نظرهم لبعض النقائص منها:

سنة 2020

1- إعادة ادماج استهلاكات لفاتورة تخص سنوات سابقة بمبلغ خارج الرسم يقدر ب 589 792,79 دج خارج الرسم. الفاتورة تخص المورد SPA R تحت رقم 1911 المؤرخة في 2019/11/30.

2- ان رقم الأعمال المحقق (prestations de services) والمقدر ب 3 004 920,00 دج غير معني بالامتيازات الجبائية الممنوحة في إطار (ANDI). وعليه سيتم اخضاعه للضرائب والرسوم الواجبة.

3- غياب التسجيل المحاسبي للتقدم في الأشغال ضمن نواتج السنة المالية مما نتج عنه عدم توزيع النواتج على السنوات المالية الخاصة بها ومنه نقص في التصريح بالنسبة للضريبة على أرباح الشركات طبقا لأحكام المادة 140-3 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة بمبلغ اجمالي يقدر ب 3 519 424,50 دج والذي يخص مشروع «SPA HC».

4- تصحيح مبلغ الرسم على القيمة المضافة المقدر ب 4 960 230,00 دج الخاص بالترحيل من جديد والمخصوص في التصريح الشهري جانفي 2020 باعتباره غير قابل للخصم وهذا لعدم تسجيله محاسبيا إضافة الى غياب الفواتير اللازمة. وهذا حسب أحكام المادة 64 و65 و35-3 من ق.ر.ر. أو 41 من ق.ر.ر. ج.

5- الغاء الحسم للرسم على القيمة المضافة للفواتير الغير مسددة والمبينة في الجدول التالي والمحسومة في التصريح الشهري "ديسمبر" وهذا طبقا لأحكام المادة 30 من ق.ر.ر.ر.أ.

رقم الفاتورة	تاريخ الفاتورة	المورد	مبلغ الرسم	ملاحظة
1911	2019/11/30	SPA R	112 060,63	اخر أجل للحسم 20 ديسمبر 2020 حسب أحكام المادة 30 من ق.ر.ر.أ.
05	2020/09/29	SY	424 525,14	عدم استحقاق أداء الرسم حسب أحكام المادة 30 من ق.ر.ر.أ.

6- عدم التصريح بمقبوضات تقدر ب 9 590 600,00 دج بناء على معلومات واردة للمصلحة إضافة الى مقارنة الكشف البنكية والتصريحات الشهرية.

1- عدم التصريح بمقبوضات تقدر ب 10 000 000,00 دج بكامل الرسوم وهذا استنادا للكشوف البنكية ومقارنتها بالتصريحات الشهرية.

2- غياب التسجيل المحاسبي للتقدم في الأشغال ضمن نواتج السنة المالية مما نتج عنه عدم توزيع النواتج على السنوات المالية الخاصة بها ومنه نقص في التصريح بالنسبة للضريبة على أرباح الشركات طبقاً لأحكام المادة 140-3 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة بمبلغ إجمالي يقدر ب 3 713 074,44 دج والذي يخص مشروع «SPA HC».

3- عدم التصريح بالضريبة على الدخل الإجمالي (مرتبات وأجور) بفارق يقدر ب 235 848,68 دج.

سنة 2022

1- إعادة ادماج الخسائر المسجلة على أنها لسنوات سابقة مخصومة بالخطأ (بالنظر الى التصريحات السنوية لا توجد أي خسائر محققة في السنوات السابقة). وعليه سيتم اعتماد النتيجة الجبائية المصرحة (المقدرة ب 1 606 037,00 خسارة، عوض تلك المقدرة ب 74 094 026,00 خسارة) دون الأخذ بعين الاعتبار الخسائر المخصومة بالخطأ.

2- غياب التسجيل المحاسبي للتقدم في الأشغال ضمن نواتج السنة المالية مما نتج عنه عدم توزيع النواتج على السنوات المالية الخاصة بها ومنه نقص في التصريح بالنسبة للضريبة على أرباح الشركات طبقاً لأحكام المادة 140-3 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة بمبلغ إجمالي يقدر ب 4210 084,03 دج والذي يخص مشروع «SPA HC».

3- الغاء الحسم للرسم على القيمة المضافة للفواتير الغير مسددة والمبينة في الجدول التالي وهذا طبقاً لأحكام المادة 30 من ق.ر.ر.أ.

رقم الفاتورة	تاريخ الفاتورة	المورد	مبلغ الرسم	التصريح الشهري	ملاحظة
--------------	----------------	--------	------------	-------------------	--------

الفصل الثاني:الدراسة التطبيقية لدور التحقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية

عدم استحقاق أداء الرسم حسب أحكام المادة 30 من ق.ر.ر.أ	فيفري 2022	1 527 217,77	AZE	2022/02/27	01
عدم استحقاق أداء الرسم حسب أحكام المادة 30 من ق.ر.ر.أ	ديسمبر 2022	736 134,40	AAC	2021/12/15	15
		1 393 102,80		2021/12/30	11

4- عدم التصريح بالرسم على التمهين والمقدر ب **39 190,34** (1% * 3 919 033,73) د.ج.

سنة 2023

1- عدم التصريح بالرسم على التمهين والمقدر ب (1% * 3 355 501,50) **33 555,02** د.ج.

2- تعديل الخسائر المرحلة في النتيجة الجبائية المقدرة ب **1 606 037,00** د.ج.

3- تصحيح الرسم على القيمة المضافة المرحل في التصريح الشهري "أوت" بالخطأ بفارق قدره **476 717,23**

د.ج.

بعد استكمال عملية الفحص والمراجعة الشاملة لمحاسبة المكلف والتدقيق في كافة الوثائق المحاسبية والتصريحات الجبائية، تم استدعاء هذا الأخير لإعلامه بالنقائص المسجلة، وبعد سماع تبريراته قام المحقق بتحرير محضر معاينة موالي لعمليات التحقيق أين تم حصر جميع النقائص المكتشفة خلال عملية التحقيق (ملحق 03) وطلب من المكلف تقديم الشروحات والإثباتات اللازمة المتعلقة بهذه النقائص قبل عملية التبليغ، وقع المحضر بتاريخه من طرف المحقق ورئيس فرقة التحقيقات والمكلف.

المطلب الثالث: نهاية التحقيق المحاسبي

الفصل الثاني:الدراسة التطبيقية لدور التحقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية

بعد تحديد النقائص والتجاوزات المكتشفة خلال عملية فحص المحاسبة، قام المحقق بعملية تقويم الأسس الضريبية المصرح بها واستدراك الأخطاء وتصحيحها مع تطبيق زيادات عليها وتبليغها بصفة أولية للمكلف، ومع انقضاء الآجال القانونية الممنوحة للمكلف للرد قاما بإعداد وتبليغه بالتسوية النهائية مع إصدار الجداول الفردية للتحصيل.

الفرع الأول: التبليغ الأولي بنتائج التحقيق:

قام المحقق بعملية استخراج الأسس الضريبية الجديدة عن طريق تصحيح الأخطاء واستدراك التجاوزات، ثم قاما بتصحيح الرسم على النشاط المهني والرسم على القيمة المضافة والضريبة على الدخل الإجمالي رؤوس الأموال المنقولة وأخيرا حساب الضرائب والحقوق الواجبة منها مع إخضاعها للعقوبات المناسبة استنادا لكافة القوانين الضريبية.

أولاً: إعادة حساب الأسس الضريبية:

عمد المحقق إلى إعادة حساب الأسس الضريبية وذلك باستدراك الأخطاء والتجاوزات المسجلة خلال عملية الفحص المحاسبي والمخالفة لكافة القوانين الضريبية.

1. تحديد رقم الأعمال:

لم يسجل المحقق فروقات في أرقام الأعمال المحققة المصرح بها والخاصة بفترة عملية التحقيق، لذلك قاما بالإبقاء عليها واعتماد الأسس المصرح بها خلال سنوات 2023؛ 2022؛ 2021؛ 2020 كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم 01: جدول استخراج رقم الأعمال: الوحدة: دج

المصدر: معلومات مقدمة من طرف مركز الضرائب

2. تحديد الربح:

التعيين	2020	2021	2022	2023
رقم الاعمال المستخرج	98, 265,100.00	119, 625,947.00	39, 142,612.00	00
رقم الاعمال المصرح به	98, 265,100.00	119, 625,947.00	39, 142,612.00	00
الفارق رقم الاعمال	00	00	00	00

قام المحقق بإعادة حساب أساس الربح لسنة 2020، 2021، 2022، 2023 عن طريق إدراج الاستهلاكات غير المبررة جبائياً، كما قام باعتماد نواتج التقدم في الأشغال 2020؛ 2021؛ 2022؛ 2023 كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم 02: جدول استخراج الربح: الوحدة: دج

التعيين	2020	2021	2022	2023
الربح المصرح به	31, 206,459.00	1, 730,150.00	-75, 700,063.00	-9, 366,667.00
الفارق رقم الاعمال	00	00	00	00
الاستهلاكات المدمجة	589,792.79	00	00	00
نواتج التقدم في الأشغال	3, 519,424.50	3, 713,074.44	4, 210,084.03	00
الربح المستخرج	35, 315,676.29	5, 443,224.44	2, 604,047.03	-7, 760,630.00

المصدر: معلومات مقدمة من طرف مركز الضرائب

ثانياً: حساب الحقوق والغرامات المطالبة بها:

الفصل الثاني:الدراسة التطبيقية لدور التحقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية

اعتمد المحقق على الأسس الجديدة في حساب الحقوق الواجبة وتطبيق غرامات مناسبة كما قاما بالمطالبة بالحقوق المهزبة الواجبة على الدخل الإجمالي ورقم الأعمال والنتيجة عن سوء استغلال الامتيازات الجبائية الممنوحة في إطار برنامج دعم الاستثمار من طرف الوكالة الوطنية (ANDI) والرسم على القيمة المضافة المحسوم والمبينة في الجداول التالية:

1. المطالبة بالحقوق الواجبة للرسم على النشاط المهني:

جدول رقم 03: جدول تسوية الرسم على النشاط المهني: الوحدة: دج

التعيين	2020	2021	2022	2023
رقم الاعمال المستخرج	115, 842,452.73	89, 243,698.47	48, 298,349.00	00
رقم الاعمال المصرح به G50	104, 778,205.00	80, 840,337.13	48, 298,349.00	00
الفارق	11, 064,247.73	8, 403,361.34	00	00
الحقوق	221,284.95	168,067.23	00	00
العقوبة	55,321.24	25,210.08	00	00

المصدر: معلومات مقدمة من طرف مركز الضرائب

2-المطالبة بالحقوق الواجبة للضريبة على أرباح الشركات:

جدول رقم 04: جدول تسوية الضريبة على أرباح الشركات: الوحدة: دج

2023	2022	2021	2020	التعيين
-7, 760,630.00	2, 604,047.03	5, 443,224.44	35, 315,676.29	الاساس المستخرج
-9, 366,667.00	-75, 700,063.00	1, 730,150.00	31, 206,459.00	الاساس المصرح به EXO ANDI
00	2, 604,047.03	3, 713,074.44	4, 109,217.29	الفارق الخاضع لمعدل 23%
00	00	00	2, 944,821.60	النتيجة الخاضعة لمعدل 26% (HORS ANDI)
00	598,930.82	854,007.12	1, 710,773.59	الحقوق
00	149,732.70	213,501.78	427,693.40	العقوبة

المصدر: معلومات مقدمة من طرف مركز الضرائب

3-المطالبة بالحقوق الواجبة للضريبة على الدخل الإجمالي رؤوس الأموال المنقولة:

جدول رقم 05: جدول تسوية الضريبة على الدخل الإجمالي رؤوس الأموال المنقولة: الوحدة: دج

2023	2022	2021	2020	التعيين
00	00	4, 191,282.82	27, 193,070.74	الاساس المستخرج
00	00	1, 332,215.50	24, 028,973.43	الاساس المصرح به
00	00	2, 859,067.32	3, 164,097.31	الفارق
00	00	428,860.10	474,614.60	الحقوق
00	00	107,215.02	118,653.65	العقوبة

المصدر: معلومات مقدمة من طرف مركز الضرائب

4-إعادة إدماج الرسوم المسترجعة:

جدول رقم 06: جدول تسوية الرسم على القيمة المضافة: الوحدة: دج

الزيادة في رقم الأعمال	TVA على الزيادة	TVA واجبة السداد	الرصيد المحقق في 12/31	TVA واجبة الدفع	الرصيد المؤجل
8, 059,327.73	1, 531,272.27	2, 055,662.87	5, 149,470.00	00	1, 562,534.86
8, 403,361.34	1, 596,638.66		1, 140,082.88	456,555.78	00
00	00	1, 960,761.23	4, 198,554.80	00	2, 237,793.57
00	00	00	2, 237,793.57	00	2, 237,793.57

المصدر: معلومات مقدمة من طرف مركز الضرائب

تم استخراج النتائج من (الملحق 04)

جدول رقم 07: جدول ملخص المستحقات والعقوبات: الوحدة: دج

2023	2022	2021	2020	التعيين
00	598,930.82	854,007.12	1, 710,773.59	الضريبة على أرباح الشركات
00	149,732.70	213,501.78	427,693.40	العقوبة
00	00	428,860.10	474,614.60	الضريبة على رؤوس الأموال المنقولة
00	00	107,215.02	118,653.65	العقوبة
00	00	168,067.23	221,284.95	الرسم على النشاط المهني
00	00	25,210.08	55,321.24	العقوبة
00	00	456,555.78	00	الرسم على القيمة المضافة
00	00	114,138.94	00	العقوبة
00	00	235,848.68	00	الضريبة على الدخل الإجمالي صنف مرتبات وأجور
00	00	58,962.17	00	العقوبة
33,555.02	39,190.34	00	00	الرسم على التمهين
8,388.76	9,797.59	00	00	العقوبة
41,943.78	797,651.45	2, 662,366.90	3, 008,341.43	المجموع
6, 510,303.56				المجموع الكلي

المصدر: معلومات مقدمة من طرف مركز الضرائب

الاحطار بالتسوية:

طبقا للمادة 20-06 من قانون الإجراءات الجبائية، وبتاريخ السابع من شهر نوفمبر من سنة 2024 قام المحقق بإرسال التبليغ الأولي لنتائج التحقيق (ملحق 05) رقم: (264/2024) ممضى من طرف المحققين ورئيس الفرقة، حيث تم إبلاغ المكلف رسميا بنتائج عملية التحقيق بطريقة مفصلة بقدر كاف ومعللان بأحكام المواد التي تأسس عليها إعادة التقويم، وبطريقة تسمح للمكلف من إعادة تشكيل أسس فرض الضريبة وتقديم ملاحظاته أو إعلان قبوله لها في أجل أربعين (40) يوم الموالية لاستلامه للإشعار مخبران إياه بإمكانية استعانتة بمستشار من اختياره وبأن له الحق في طلب التحكيم من رئيس المركز بالنسبة للأسئلة المتعلقة بالوقائع أو بالقانون.

كما اشتمل الإشعار بالتقويم على تقرير مفصل لجميع النقائص المكتشفة ودواعي التعديل وكذا جدول استخراج نتائج التسوية على كل من الضريبة على أرباح الشركات، الدخل الإجمالي رؤوس الأموال المنقولة، الرسم على النشاط المهني، الرسم على القيمة المضافة وفي الأخير جدول ملخص للمستحقات والعقوبات.

الفرع الثاني: التبليغ النهائي بالنتائج:

بعد انقضاء الأجال القانونية التي مدتها 40 يوما كما تقتضيه نص المادة 20-06 من قانون الإجراءات الجبائية، وفي غياب رد صريح من المكلف بالضريبة والذي يعتبر قبولاً ضمناً، قام المحقق باعتماد الأسس الضريبية الواردة في التبليغ الأول بصفة نهائية، ليتم تحرير التبليغ النهائي بنتائج التحقيق المحاسبي رقم 299/ 2024 (ملحق 06) بتاريخ 25 ديسمبر 2024 ممضى من طرف المحقق ورئيس الفرقة يحتوي على الأسس والحقوق والغرامات النهائية كما يلي:

أولاً: الأسس النهائية:

جدول رقم 08: جدول استخراج الأسس النهائية: الوحدة: دج

الفصل الثاني:الدراسة التطبيقية لدور التحقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية

التعيين	2020	2021	2022	2023
رقم الاعمال المستخرج	98, 265,100.00	119, 625,947.00	39, 142,612.00	00
رقم الاعمال المصرح به	98, 265,100.00	119, 625,947.00	39, 142,612.00	00
الفارق رقم الاعمال	00	00	00	00
نواتج التقدم في الأشغال	3, 519,424.50	3, 713,074.44	4, 210,084.03	00
الاستهلاكات المدمجة	589,792.79	00	00	00
الربح المصرح به	31, 206,459.00	1, 730,150.00	-75, 700,063.00	-9, 366,667.00
الربح المستخرج	35, 315,676.29	5, 443,224.44	2, 604,047.03	-7, 760,630.00

المصدر: معلومات مقدمة من طرف مركز الضرائب

ثانيا: الحقوق والعقوبات النهائية:

جدول رقم 09: جدول ملخص المستحقات والعقوبات النهائية: الوحدة: دج

الفصل الثاني:الدراسة التطبيقية لدور التحقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية

2023	2022	2021	2020	التعيين
00	598,930.82	854,007.12	1, 710,773.59	الضريبة على أرباح الشركات
00	149,732.70	213,501.78	427,693.40	العقوبة
00	00	428,860.10	474,614.60	الضريبة على رؤوس الأموال المنقولة
00	00	107,215.02	118,653.65	العقوبة
00	00	168,067.23	221,284.95	الرسم على النشاط المهني
00	00	25,210.08	55,321.24	العقوبة
00	00	456,555.78	00	الرسم على القيمة المضافة
00	00	114,138.94	00	العقوبة
00	00	235,848.68	00	الضريبة على الدخل الإجمالي صنف مرتبات وأجور
00	00	58,962.17	00	العقوبة
33,555.02	39,190.34	00	00	الرسم على التمهين
8,388.76	9,797.59	00	00	العقوبة
41,943.78	797,651.45	2, 662,366.90	3, 008,341.43	المجموع
6, 510,303.56				المجموع الكلي

المصدر: معلومات مقدمة من طرف مركز الضرائب

الفرع الثالث: إعداد الجدول الفردي:

عقب إرسال التبليغ النهائي بنتائج التحقيق، وبعد إخطار المكلف بالضريبة محل التحقيق بقرار المصلحة بالإبقاء نهائيا على الأسس المقترحة في التبليغ الأولي، قام المحقق بإعداد الجدول الفردي كآخر خطوة في عملية التحقيق.

الفصل الثاني:الدراسة التطبيقية لدور التحقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية

موطن الإخضاع مركز الضرائب:

قام المحققان بإعداد الجدول الفردي رقم 2024/1100356 (ملحق 07) يحتوي على كافة الضرائب والرسوم والعقوبات المبلّغة على النحو التالي:

جدول رقم 10: جدول موطن الإخضاع مركز الضرائب: الوحدة: دج

نوع الضريبة	السنة	المبلغ الخاضع للضريبة	المبلغ المصرح به	المعدل	الحقوق الواجبة الدفع	معدل العقوبة	العقوبة	مجموع الحقوق والعقوبات
IBS	2020	35, 315,676.29	31, 206,459.00	23%	945,119.98	25%	236,279.99	1, 181,399.97
IBS	2020	2, 944,821.60	0.00	26%	765,653.62	25%	191,413.40	957,067.02
IBS	2021	5, 443,224.44	1, 730,150.00	23%	854,007.12	25%	213,501.78	1, 067,508.90
IBS	2022	2, 604,047.03	0.00	23%	598,930.82	25%	149,732.70	748,663.52
IRGM	2020	27, 193,070.74	24, 028,973.43	15%	474,614.60	25%	118,653.65	593,268.25
IRGM	2021	4, 191,282.82	1, 332,215.50	15%	428,860.10	25%	107,215.02	536,075.12
IRGS	2021	235,848.68	0.00	100%	235,848.68	25%	58,962.17	294,810.85
TAP	2020	115, 842,452.73	104, 778,205.00	2%	221,284.95	25%	55,321.24	276,606.19
TAP	2021	89, 243,698.47	80, 840,337.13	2%	168,067.23	15%	25,210.08	193,277.31
TVA	2021	456,555.78	0.00	100%	456,555.78	25%	114,138.94	570,694.72
TAPP	2022	39,190.34	0.00	100%	39,190.34	25%	9,797.59	48,987.93
TAPP	2023	33,555.02	0.00	100%	33,555.02	25%	8,388.76	41,943.78
المجموع الكلي					5, 221,688.22		1, 288,615.33	6, 510,303.56

المصدر: معلومات مقدمة من طرف مركز الضرائب

خلاصة الفصل الثاني:

خلال دراستنا لهذا الفصل، تناولنا الجانب التطبيقي لعملية التحقيق المحاسبي، حيث استُهلّت الدراسة بأخذ فكرة عن مديرية الضرائب ومركز الضرائب لولاية برج بوعريريج، من حيث النشأة، والمهام، والمحتوى التنظيمي لهما، وذلك في المبحث الأول باعتباره دراسة نظرية.

أما في المبحث الثاني، فقد تم تحليل الجانب التطبيقي من خلال دراسة حالة لعملية التحقيق المحاسبي على مستوى المصلحة الرئيسية للرقابة والبحث بمركز الضرائب. شملت الدراسة الخطوات المتبعة من قبل

الفصل الثاني:الدراسة التطبيقية لدور التحقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية

المحققين، ومختلف المراحل التي تمر بها عملية التحقيق، ومنهج سيرها، بدءًا من أول اتصال بين المحقق والمكلف بالضريبة إلى غاية إقفال عملية التحقيق.

وبفضل هذه الدراسة، تم التعرف على كيفية اكتشاف الأخطاء والتجاوزات التي قد يرتكبها المكلفون، بهدف التهرب الضريبي، كما تم التأكيد على الدور الفعّال الذي يلعبه التحقيق المحاسبي في مكافحة هذا التهرب، من خلال استعراض مختلف النتائج التي تم التوصل إليها.

الخاتمة

تعتبر الجباية أحد أهم الموارد الأساسية للدولة، ولذا لابد من الحفاظ عليها من خلال وضع نظام جبائي محكم يكون مبنيا على وسائل مادية متطورة من جهة، ووسائل بشرية مؤهلة في الميدان من جهة أخرى.

تسعى الدولة جاهدة للحد من ظواهر التهرب والغش الضريبي عن طريق الرقابة الجبائية، وهذا ما قمنا بدراسته من خلال التطرق إلى إجراءاتها في إطار التحقق من التصريحات، فقد تم إبراز الدور الجبائي لمديرية لضرائب وإسهاماتها في حماية موارد الدولة من خلال تأكيد حضورها الدائم عن طريق التدخلات وعمليات التحقيق المتكررة، بعد دراستنا لمختلف جوانب التحقيق المحاسبي ندرك أن هذا الأخير يعتبر أسلوب وقائي و ردعي في الوقت نفسه، تسعى الإدارة الجبائية من خلاله إلى الحد أو على الأقل التخفيف من ظاهرة التملص الضريبي، هذا الأخير الذي يعتبر اعتداء على مصلحة عامة المتمثلة في حقوق الخزينة العمومية، و يعرقل نشاطات الدولة في رسمها وتنفيذها لمختلف سياستها التنموية. الأمر الذي جعلها تسخر كل الوسائل القانونية والتنظيمية والبشرية المتاحة للهيئات المكلفة بعملية التحقيق المحاسبي وخاصة مصالح الأبحاث والمرجعيات على مستوى محلي ومركزي بهدف استرجاع حقوق الخزينة العمومية، يلعب التحقيق المحاسبي دوراً هاماً في تعزيز التوعية والتثقيف بشأن الالتزام الضريبي والعواقب القانونية للتهرب الضريبي، كما يمكن للمحققين تقديم التوجيهات والنصائح للأفراد والشركات حول الضرائب وكيفية الامتثال للقوانين الضريبية.

وبعد دراسة مختلف جوانب الرقابة الجبائية والتحقيق المحاسبي نلخص أن التحقيق المحاسبي يشكل وسيلة فعالة ودعم للرقابة الجبائية، وذلك من خلال التقليل من حدة وتفاقم ظاهرة الغش والتهرب الضريبي واسترداد للأموال المتهرب منها من أجل ضمان مصلحة الخزينة العمومية. والرقابة الجبائية تستعمل التحقيق المحاسبي من أجل معاينة الأخطاء والنقصات والإغفالات وعدم احترام الالتزامات الجبائية من قبل المكلفين وردعهم.

نتائج الدراسة:

من خلال ما تم عرضه في الدراسة من محاولتنا للإجابة على الإشكالية خلصنا إلى النتائج التالية منها نتائج تختبر صحة فرضياتنا:

1- يمكن أن يؤدي التحقيق المحاسبي دورا هاما في الكشف والحد من الغش والتهرب الضريبي واسترجاع أموال خزينة الدولة، إلا أن هذا يحتاج للكثير من الدعم لتحقيق الفعالية من خلال توفير الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة.

2- النتيجة التي حققها التحقيق المحاسبي يعتبر دليلا على فعالية وأهمية التحقيق من أجل ضمان مصلحة الخزينة العمومية.

3- إن الإجراءات المتخذة في إطار البرمجة من خلال عملية تسيير ملفات المكلفين وتسهيل عملية التحقيق، يساعد في الحد والتخفيف من حدة الغش والتهرب الضريبي.

ك إن تبني سياسة تحفيز جيدة والسعي لتحسين أوضاع المحققين ماديا واجتماعيا، يمكن من رفع مردودية عملهم، هذا ما يجعلهم بعيدين عن كل تأثير خارجي قد يخل باستقلاليتهم، ومواجهة كل الإجراءات الموجهة إليهم من قبل الممولين.

4- تحسين العلاقة مع المكلفين وضرورة استفسارهم واستعلامهم عن حقوقهم وواجباتهم الجبائية، وإدخالهم في جوهر الإصلاحات من حيث الاهتمام المادي والمعنوي، وحماية حقوقهم، وتحقيق الإنصاف الضريبي، وتطبيق القانون الضريبي بما يضمن لهم الحقوق والواجبات، واعتبار الإصلاحات الضريبية منطلقا منهم وعائدة إليهم.

5- إن افتقار الإدارة الضريبية للمحققين المؤهلين والمناسبين لأداء أعمال التحقيق المحاسبي، يكون سببا من أسباب انتشار العديد من أوجه الفساد الإداري وانعدام ثقة المكلفين بالنظام الضريبي بمختلف جوانبه، وتراجع معدلات التحصيل لصالح الخزينة.

اختبار صحة الفرضيات:

على ضوء النتائج المتوصل إليها، يتم اختبار صحة الفرضيات على النحو التالي:

الفرضية الأولى: تساهم فاعلية التحقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية، وذلك من خلال تحقيق الأهداف من وراء فرض الرقابة الجبائية، وكذا القدرة على استرجاع أموال الخزينة العمومية، والتقليل من حدة وتفاقم ظاهرة الغش والتهرب الضريبي، حيث تعمل فاعلية التحقيق المحاسبي على زيادة الفاعلية وذلك من خلال المردودية والنتائج المتحصل عليها للإيرادات المسترجعة أو التقليل من التهرب من دفعها، وعليه يتم تأكيد صحة الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: يساهم برنامج التحقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية، وذلك من خلال تكثيف عمليات التحقيق المحاسبي ضمن إطار الرقابة الجبائية والبحث الجيد عن المعلومات الجبائية والإعلام الضريبي، والتي على أساسها تتم برمجته للتحقيق وفق معايير موضوعية، ومنه لتكون العينة التي تم اختيارها معبرة فعلا عن حالات التهرب الضريبي، وهذا ما يعتبر مدخلا أساسيا في فعالية التحقيق المحاسبي، وعليه يتم تأكيد صحة الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة: المكلف له حقوق والتزامات اتجاه المؤسسات الجبائية، حيث يلزم قانوناً بالتصريح بدخله ودفع الضريبة المستحقة في الآجال المحددة، مع ضرورة تقديم الوثائق والمستندات المطلوبة عند الطلب. وفي المقابل، يضمن له النظام الجبائي حقوقاً متعددة، كحق الإعلام، وحق الطعن، وعليه يتم تأكيد صحة الفرضية الثالثة.

الفرضية الرابعة: تساهم مؤهلات المحقق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية، حيث أن التزام المحقق بكل المعايير والقواعد المتعارف عليها في علمي المحاسبة والتحقيق، والمحافظة على مبادئ متطلبات المهنة، تعتبر كخطوة أولى من أجل الحد من الغش والتهرب الضريبي والوصول إلى الأغراض الضريبية وإظهار وجود زيادة في الالتزام الضريبي، وبالمقابل إن ضعف أداء المحققين وضعف تأهيلهم يؤثر بشكل سلبي على درجة التزام المكلفين وتقدم محاسبتهم بمصداقية، ويعتبر المحقق المحاسبي مدخل رئيسي في فعالية التحقيق المحاسبي من خلال دقة وسلامة تحقيق الحصيلة الضريبية كجزء حيوي من إيرادات الدولة ، وعليه يتم تأكيد صحة الفرضية الرابعة.

افاق الدراسة:

في ضوء الدراسة التي قمنا بها والنتائج المتوصل اليها فقد تجلى لنا آفاق جديدة للبحث، مما جعلنا نقترح أن تركز البحوث المستقبلية على المواضيع التالية:

- دراسة مدى تأثير تطبيق نظام التصريح الإلكتروني في تحسين نواتج الرقابة الجبائية.
- ما مدى مساهمة التطور التكنولوجي والذكاء الاصطناعي في دعم الرقابة الجبائية.
- دراسة فعالية الرقابة الجبائية في تحديد نسبة النزاهة الخاصة بالتصريحات.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

بن اعمارة منصور، إجراءات الرقابة المحاسبية والجبائية، دار هومة، الجزائر، 2011، ص 54.

دليل أخلاقيات المهنة لموظفي المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2016، ص 10.

عباس عبد الرزاق، التحقيق المحاسبي والنزاع الضريبي، دار الهدى، الطبعة الأولى، الجزائر، 2012.

عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسات المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية - مصر - الطبعة 1، بدون سنة نشر، ص 223.

عوادي مصطفى وزين يوسف، الرقابة الجبائية على المكلفين بالضريبة في النظام الضريبي الجزائري، الطبعة الثانية، الجزائر 2011، ص 48.

عوادي مصطفى، زين يونس، الرقابة الجبائية، مطبعة سخري، ط2، الجزائر، ص 11.

عوادي مصطفى، زين يونس، مرجع سابق، ص 11.

ناصر مراد، التهرب والغش الضريبي في الجزائر، الطبعة الأولى، دار قرطبة للنشر، الجزائر، 2004، ص 45.

ناصر مراد، مرجع سابق، 2009، ص 41.

ناصر مراد، مرجع سابق، ص 41.

وليام توماس أمرسون هنكي، المراجعة بين النظرية والتطبيق، دار المريخ، عمان، الأردن، 1989، ص 14.

ثانياً: الرسائل الجامعية

بن صالح لمياء، بن طاهر صبرينة، دور التحقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية بالجزائر، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة بلحاج بوشعيب-عين تيموشنت، 2020-2021، ص 44-45.

بن عيسى عبد العزيز، الرقابة الجبائية ودورها في تحسين التحصيل الضريبي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2018، ص 45.

بن عيسى، عبد العزيز. الرقابة الجبائية ودورها في تحسين التحصيل الضريبي. رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2018، ص 47.

سميرة بوعكاز، مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2014 ص 110.

صالح حميداتو، دور المراجعة الجبائية في تدنئة المخاطر الجبائية، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012، ص 49.

طالب محمد، الرقابة الجبائية في النظام الضريبي الجزائري 1995-1999، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2001/2002 ص 43.

قتال عبد العزيز، أسلوب تفعيل الرقابة الجبائية في الحد من التهرب والغش الضريبيين، مذكرة الماجستير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي المدية، الجزائر، 2009، ص 38-39.

قحموش سميرة، دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013، ص 27.

قحموش سميرة، نفس المرجع السابق، 28.

محمد محمود ذيب حوسو، التدقيق للأغراض الضريبية، مذكرة الماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، فلسطين، 2005، ص 47-48.

ولهي بوعلام، نحو إطار مقترح لفعيل اليات الرقابة الجبائية للحد من آثار الأزمة، الملتقى الدولي حول: الأزمة الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، يومي 20 و 22 أكتوبر 2009، ص 7.

ثالثا: المجلات والملتقيات العلمية

بكريتي بومدين ويوسف رشيد، السياسة الجبائية وإشكالية الغش الجبائي في الجزائر مجلة المالية والأسواق، جامعة مستغانم، العدد 2015، 15، ص 178.

بلواضح جيلاني، التحقيق المحاسبي كآلية للحد من التهرب الضريبي -دراسة نموذج حالة بمديرية الضرائب لولاية المسيلة-، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، المجلد: 15 العدد: 01 الرقم التسلسلي: 29 (2022)، ص 156.

شوقي جباري، تعبئة الموارد الجبائية كخيار إستراتيجي لتغطية العجز المالي للبلديات الجزائرية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 2، جوان 2015، ص 38.

عراي مصطفى، نصر رحال، التحقيق الجبائي على محاسبة المكلفين بالضريبة في الجزائر، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد الأول العدد الأول، ديسمبر 2016مجاعة الشهيد حمة لخضر، الوادي الجزائر ص 34.

مراد كواشي وجمعة شرقي، مسار التحقيق المحاسبي في إطار الرقابة الجبائية، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2016، ص 166-167.

رابعا: التشريعات القانونية

المادة 1-20، قانون الإجراءات الجبائية، ص 10.

المادة 1-20، مرجع سابق، ص 10.

المادة 18، الفقرة 1، مرجع سابق، 2014، ص 01.

المادة 20، مرجع سابق، 2021، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، ص 08.

المادة 01-21، مرجع سابق، ص 11.

المادة 34، مرجع سابق، المديرية العامة للضرائب 2016.

المادة 34، مرجع سابق، المديرية العامة للضرائب 2016.

المادة 43 من قرار وزاري مشترك مؤرخ في 25/02 2009 والمتعلق بتنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها. الجريدة الرسمية العدد 20 المؤرخ في 29 مارس 2009، ص 11.

المادة 45، مرجع سابق، لسنة 2016 ص 24.

المادة 45 مرجع سابق، لسنة 2016 ص 24.

المادة 105، مرجع سابق، 2016، ص 88.

المادة 105، مرجع سابق، 2016، ص 88.

ميثاق المكلفين بالضريبة الخاضعين للرقابة، مديرية الأبحاث والتدقيقات، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2017، ص 08.

المراجع باللغة الأجنبية

Ministère des finances, DG DRV, Guide de vérification, 2001, p13.

المواقع الإلكترونية

Mfdgi.gov.dz.

الملاحق

ملحق رقم 01: استمارات طلب المعلومات

Série G n° 21

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REpubLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTRE DES FINANCES
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب

A

Référence N°: []

Lettre avec
A.R.
N° []

Le []

OBJET/ Droit de communication

Dans le cadre de l'exercice du droit de communication prévu par les dispositions des articles 45 à 63 du code des procédures Fiscales , je vous prie de bien vouloir me communiquer les informations suivantes concernant: M

[]

Veuillez croire, Mr [] en l'expression de notre parfaite considération.

Chef de brigade

Nom, prénom et grade
des vérificateurs

Pf : Extrait du code des procédures fiscales

ملحق رقم 02: الإشعار بالتحقيق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

Ministère des finances
Direction Générale des Impôts
CENTRE DES IMPOTS.
DE BORDJ BOU ARRERIDJ.

Référence N° 56/SC/SPCR/2024

Lettre avec A.R
N°

Remis en mains propre le 29/05/2024

A
SARL BT CONSTRUCTION
ETP

Bordj Bou Arreridj
NIF: 00193404931808800000

B.B.A Le 29/05/2024

Avis de Vérification de Comptabilité

Nous avons l'honneur de vous faire connaître que sauf demande contraire de votre part et acceptée par le service, nous nous présenterons à votre **ETABLISSEMENT**, le **24/06/2024 à 10 H**, à l'effet de vérifier au titre des exercices **2020, 2021, 2022 et 2023**. L'ensemble de vos déclarations fiscales et opérations susceptibles d'être examinées, se rapportant aux impôts, droits, taxes et redevances ci-après, désignés : **IRCM – IBS – TAP – TVA – IRG/S – TAXE DE FORMATION ET D'APPRENTISSAGE** et de tout impôt, droit, taxe et redevance spécifique à l'activité.

Nous vous saurons gré de bien vouloir tenir à notre disposition vos documents comptables et pièces justificatives et dans la mesure où votre comptabilité est informatisée, l'ensemble des informations, données et traitements visés à l'article 20-3 du Code des Procédures Fiscales.

Au cours de ce contrôle, vous avez la faculté de vous faire assister par un conseil de votre choix et de demander toutes les précisions sur la conduite de cette vérification.

Si le contrôle fiscal envisagé ne peut être effectué en raison de votre opposition ou celle de tiers, il sera procédé en vertu des dispositions de l'article 44-1 du Code des Procédures Fiscales à l'évaluation d'office de vos bases d'imposition sans préjudice de l'application des sanctions prévues par la législation fiscale en vigueur.

(*) ☐ Préalablement à l'examen au fond de vos documents comptables, il peut être procédé dès la remise du présent avis à la constatation matérielle des éléments physiques et de l'exploitation, de l'existence et de l'état des documents comptables (dispositions de l'article 20 du Code des Procédures Fiscales).

Nous tenons à vous informer que la charte des droits et obligations du contribuable vérifié est à consulter sur le site électronique (web) de la DGI : www.mfdgi.gov.dz (Cf. Article 20-4 du CPF).

Cette charte est également téléchargeable, via votre smartphone, en scannant le code Qr derrière cet avis.

Veuillez agréer, Madame, Monsieur l'expression de notre parfaite considération.

Chef de brigade de vérification

Nom, prénom et grade des vérificateurs

(*) À cocher en cas de contrôle inopiné.

Rappel de certaines dispositions fiscales

Article 20-4 du Code des Procédures Fiscales: Une vérification de comptabilité ne peut être entreprise sans que le contribuable en ait été préalablement informé, par l'envoi ou la remise avec accusé de réception d'un avis de vérification, sur lequel le contribuable est informé que la charte des droits et obligations du contribuable vérifié est à consulter sur le site Web de l'administration fiscale et qu'il ait disposé d'un délai minimum de préparation de vingt (20) jours, à compter de la date de réception de cet avis.

L'avis de vérification doit préciser les noms, prénoms, grades des vérificateurs, la date et l'heure de la première intervention, la période à vérifier, les droits, impôts, taxes et redevances concernées, les documents à consulter et mentionner expressément, à peine de nullité de la procédure, que le contribuable a la faculté de se faire assister par un conseil de son choix au cours du contrôle.

En cas de changement des vérificateurs, le contribuable est tenu informé.

En cas de contrôle inopiné tendant à la constatation matérielle des éléments physiques de l'exploitation ou de l'existence et de l'état des documents comptables, l'avis de vérification de comptabilité est remis au début des opérations de contrôle.

L'examen au fond des documents comptables ne peut commencer qu'à l'issue du délai de préparation précité.

Article 20-5 du Code des Procédures Fiscales: Sous peine de nullité de la procédure, la vérification sur place de livres et documents comptables ne peut s'étendre sur une durée supérieure à trois (03) mois, en ce qui concerne :

- Les entreprises de prestations de services, lorsque leur chiffre d'affaires annuel n'excède pas 1.000.000 DA pour chacun des exercices vérifiés ;
- Toutes les autres entreprises, lorsque leur chiffre d'affaires n'excède pas 2.000.000 DA, pour chacun des exercices vérifiés.

Ce délai est porté à six (6) mois pour les entreprises ci-dessus, lorsque leur chiffre d'affaires annuel n'excède pas respectivement 5.000.000 DA et 10.000.000 DA pour chacun des exercices vérifiés.

Dans tous les autres cas, la durée de la vérification sur place ne doit pas dépasser neuf (09) mois.

La fin des travaux de vérifications sur place doit être constatée par un procès-verbal, que le contribuable vérifié est invité à contresigner. Mention est faite éventuellement sur le procès-verbal en cas de refus de signature par ce dernier.

La durée de vérification sur place est prorogée :

- En cas de force majeure dûment constatée, conformément aux dispositions de du code civil, empêchant les agents de l'administration fiscale d'opérer leur contrôle sur place, d'une durée égale à celle durant laquelle les agents de l'administration fiscale ne peuvent pas opérer leur contrôle sur place ;
- du délai accordé au contribuable vérifié, en vertu des dispositions de l'article 20 ter du code des procédures fiscales, pour répondre aux demandes d'éclaircissement ou de justifications, en présence d'éléments faisant présumer des transferts indirects de bénéfices au sens des dispositions de l'article 141bis du code des impôts directs et taxes assimilées. Ce délai est prorogé d'une (01) année, lorsque l'administration fiscale adresse, dans le cadre de l'assistance administrative et d'échange de renseignements, des demandes d'informations à d'autres administrations fiscales.

La durée du contrôle sur place n'est pas opposable à l'administration pour l'instruction des observations ou des requêtes formulées par le contribuable après la fin des opérations de vérification sur place.

En outre, les durées de contrôle sur place fixées, ci-dessus ne sont pas applicables dans les cas de manœuvres frauduleuses dûment établies ou lorsque le contribuable a fourni des renseignements incomplets ou inexacts durant la vérification ou n'a pas répondu dans les délais aux demandes d'éclaircissements ou de justifications prévues à l'article 19 du CPF.

Article 44-1 du Code des Procédures Fiscales : Il est procédé à l'évaluation d'office des bases d'imposition du redevable sans préjudice des autres sanctions prévues par ailleurs :

- 1- Lorsque le contrôle, l'enquête ou le droit de visite ne peut avoir lieu de son fait ou du fait des tiers :

divergences d'appréciation Monsieur Le Chef de service principal de contrôle et de la recherche
Tél :

Vous pouvez également, à l'issue de cette étape, demander à être reçu par
Monsieur Le Chef de centre des impôts Tél :



ملحق رقم 03: محضر معاينة موالى لعملية التحقيق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المديرية العامة للضرائب

المديرية الجهوية للضرائب بسطيف

مديرية الضرائب لولاية برج بو عريريج

محضر معاينة
موالى لعمليات التحقيق

رقم: / م م ج / 20

إن التحقيق الجبائي الخاص بمؤسستكم الذي تم تبعا للإشعار بالتحقيق

رقم: في : قد نتج عنه النقائص التالية:

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

حتى يتسنى لنا تحديد أسس الضريبة ، يشرفنا أن نطلب منكم إفادتنا بكل الشروحات اللازمة و المتعلقة
بهذه النقائص (1).

.....
.....
.....
.....
.....
.....

تفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

المحققين

المعني

.....

إرجاع كل الإثباتات في حالة الضرور

ملحق رقم 04: تسوية الرسم على القيمة المضافة

SARL HT CONSTRUCTION

مركز القمارب برج بوعزيز
التسجيل رقم 2024/ 56 بتاريخ 29/08/2024
الإشباع الكائن رقم 264/2024 بتاريخ 07/11/2024
عن المصلحة

Annexe 01

Situation fiscale relative aux déclarations de 2023											
Déclaration	Janvier	Février	Mars	Avril	Mai	Juin	Juillet	Août	Septembre	Octobre	Décembre
TV à rembourser	5 111,00	2 182 760,00	8 449 327,71	8 125 263,89	8 125 263,89	8 125 263,89	8 125 263,89	8 125 263,89	8 125 263,89	8 125 263,89	8 125 263,89
TV à déduire	-	5 184 150,00	540 763,00	-	5 842 360,00	5 417 500,00	10 360,00	1 002 770,00	234 240,00	840 800,00	789 407,00
Prestations payables	8 740 570,00	8 171 520,00	8 169 404,27	10 180 807,07	10 180 807,07	10 180 807,07	10 180 807,07	10 180 807,07	10 180 807,07	10 180 807,07	10 180 807,07
TV à payer	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
Credit à reporter	6 127 822,00	6 160 430,00	10 160 404,27	10 180 807,07	2 340 447,12	2 313 891,12	2 313 891,12	8 182 360,13	8 182 360,13	7 340 130,13	8 160 404,27

Déclarations rectificatives 2023											
Déclaration	Janvier	Février	Mars	Avril	Mai	Juin	Juillet	Août	Septembre	Octobre	Décembre
TV à rembourser	5 111,00	2 182 760,00	8 449 327,71	8 125 263,89	8 125 263,89	8 125 263,89	8 125 263,89	8 125 263,89	8 125 263,89	8 125 263,89	8 125 263,89
TV à déduire	-	5 184 150,00	540 763,00	-	5 842 360,00	5 417 500,00	10 360,00	1 002 770,00	234 240,00	840 800,00	789 407,00
Prestations payables	8 740 570,00	8 171 520,00	8 169 404,27	10 180 807,07	10 180 807,07	10 180 807,07	10 180 807,07	10 180 807,07	10 180 807,07	10 180 807,07	10 180 807,07
TV à payer	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
Credit à reporter	6 127 822,00	6 160 430,00	10 160 404,27	10 180 807,07	2 340 447,12	2 313 891,12	2 313 891,12	8 182 360,13	8 182 360,13	7 340 130,13	8 160 404,27

Registre des déclarations de TVA	
Relevé au 31/12/2023	8 449 327,71
TV à déduire	1 184 270,00
TV à payer	8 449 327,71
Credit à reporter au 31/12/2023	8 449 327,71
TV à payer	-
Credit à reporter	8 449 327,71

SARL HT CONSTRUCTION

مركز القمارب برج بوعزيز
التسجيل رقم 2024/ 56 بتاريخ 29/08/2024
الإشباع الكائن رقم 264/2024 بتاريخ 07/11/2024
عن المصلحة

Annexe 02

Situation fiscale relative aux déclarations de 2023											
Déclaration	Janvier	Février	Mars	Avril	Mai	Juin	Juillet	Août	Septembre	Octobre	Décembre
TV à rembourser	-	1 842 360,00	-	-	-	-	2 470 511,00	-	4 342 810,00	-	2 340 121,00
TV à déduire	100 000,00	100 000,00	750 400,00	1 200 000,00	100 000,00	1 270 000,00	400 000,00	1 750 000,00	200 000,00	300 000,00	300 000,00
Prestations payables	8 740 570,00	8 171 520,00	8 169 404,27	10 180 807,07	10 180 807,07	10 180 807,07	10 180 807,07	10 180 807,07	10 180 807,07	10 180 807,07	10 180 807,07
TV à payer	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
Credit à reporter	8 740 570,00	8 171 520,00	8 169 404,27	10 180 807,07	10 180 807,07	10 180 807,07	10 180 807,07	10 180 807,07	10 180 807,07	10 180 807,07	10 180 807,07

Déclarations rectificatives 2023											
Déclaration	Janvier	Février	Mars	Avril	Mai	Juin	Juillet	Août	Septembre	Octobre	Décembre
TV à rembourser	-	1 842 360,00	-	-	-	-	2 470 511,00	-	4 342 810,00	-	2 340 121,00
TV à déduire	100 000,00	100 000,00	750 400,00	1 200 000,00	100 000,00	1 270 000,00	400 000,00	1 750 000,00	200 000,00	300 000,00	300 000,00
Prestations payables	8 740 570,00	8 171 520,00	8 169 404,27	10 180 807,07	10 180 807,07	10 180 807,07	10 180 807,07	10 180 807,07	10 180 807,07	10 180 807,07	10 180 807,07
TV à payer	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
Credit à reporter	8 740 570,00	8 171 520,00	8 169 404,27	10 180 807,07	10 180 807,07	10 180 807,07	10 180 807,07	10 180 807,07	10 180 807,07	10 180 807,07	10 180 807,07

Registre des déclarations de TVA	
Relevé au 31/12/2023	8 449 327,71
TV à déduire	1 184 270,00
TV à payer	8 449 327,71
Credit à reporter au 31/12/2023	8 449 327,71
TV à payer	-
Credit à reporter	8 449 327,71

SARL HT CONSTRUCTION

مركز القمارب برج بوعزيز
التسجيل رقم 2024/ 56 بتاريخ 29/08/2024
الإشباع الكائن رقم 264/2024 بتاريخ 07/11/2024
عن المصلحة

Annexe 03

Situation fiscale relative aux déclarations de 2023											
Déclaration	Janvier	Février	Mars	Avril	Mai	Juin	Juillet	Août	Septembre	Octobre	Décembre
TV à rembourser	-	1 842 360,00	-	-	-	-	2 470 511,00	-	4 342 810,00	-	2 340 121,00
TV à déduire	100 000,00	100 000,00	750 400,00	1 200 000,00	100 000,00	1 270 000,00	400 000,00	1 750 000,00	200 000,00	300 000,00	300 000,00
Prestations payables	8 740 570,00	8 171 520,00	8 169 404,27	10 180 807,07	10 180 807,07	10 180 807,07	10 180 807,07	10 180 807,07	10 180 807,07	10 180 807,07	10 180 807,07
TV à payer	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
Credit à reporter	8 740 570,00	8 171 520,00	8 169 404,27	10 180 807,07	10 180 807,07	10 180 807,07	10 180 807,07	10 180 807,07	10 180 807,07	10 180 807,07	10 180 807,07

Déclarations rectificatives 2023											
Déclaration	Janvier	Février	Mars	Avril	Mai	Juin	Juillet	Août	Septembre	Octobre	Décembre
TV à rembourser	-	1 842 360,00	-	-	-	-	2 470 511,00	-	4 342 810,00	-	2 340 121,00
TV à déduire	100 000,00	100 000,00	750 400,00	1 200 000,00	100 000,00	1 270 000,00	400 000,00	1 750 000,00	200 000,00	300 000,00	300 000,00
Prestations payables	8 740 570,00	8 171 520,00	8 169 404,27	10 180 807,07	10 180 807,07	10 180 807,07	10 180 807,07	10 180 807,07	10 180 807,07	10 180 807,07	10 180 807,07
TV à payer	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
Credit à reporter	8 740 570,00	8 171 520,00	8 169 404,27	10 180 807,07	10 180 807,07	10 180 807,07	10 180 807,07	10 180 807,07	10 180 807,07	10 180 807,07	10 180 807,07

Registre des déclarations de TVA

Relevé mensuel au 31/12/2023	
TV à décaisser	
TV à recevoir	1 995 760,00
Crédit de TV à recevoir au 31/12/2023	0 000 000,00
TV à payer	
Crédit à recevoir	2 000 000,00

SARL BT CONSTRUCTION

مركز التدریس و تجارة الميراث
الشارع الرئيسي رقم 56 بتاريخ 20/05/2024
الشارع الثاني رقم 284/2024 بتاريخ 07/11/2024
هذا المستند

Annexe 04

Situation financière au 31/12/2023												
Comptes	Janvier	Février	Mars	Avril	Mai	Juin	Juillet	Septembre	Octobre	Novembre	Décembre	Total
TV à recevoir												
TV à décaisser												
Relevé mensuel	14 995 760,00	14 995 760,00	14 995 760,00	14 995 760,00	14 995 760,00	14 995 760,00	14 995 760,00	14 995 760,00	14 995 760,00	14 995 760,00	14 995 760,00	14 995 760,00
TV à payer												
Crédit à recevoir	14 995 760,00	14 995 760,00	14 995 760,00	14 995 760,00	14 995 760,00	14 995 760,00	14 995 760,00	14 995 760,00	14 995 760,00	14 995 760,00	14 995 760,00	14 995 760,00

Situation financière au 31/12/2023												
Comptes	Janvier	Février	Mars	Avril	Mai	Juin	Juillet	Septembre	Octobre	Novembre	Décembre	Total
TV à recevoir												
TV à décaisser												
Relevé mensuel	2 000 000,00	2 000 000,00	2 000 000,00	2 000 000,00	2 000 000,00	2 000 000,00	2 000 000,00	2 000 000,00	2 000 000,00	2 000 000,00	2 000 000,00	2 000 000,00
TV à payer												
Crédit à recevoir	2 000 000,00	2 000 000,00	2 000 000,00	2 000 000,00	2 000 000,00	2 000 000,00	2 000 000,00	2 000 000,00	2 000 000,00	2 000 000,00	2 000 000,00	2 000 000,00

Relevé mensuel de la situation financière au 31/12/2023

Relevé mensuel au 31/12/2023	
TV à décaisser	
TV à recevoir	
Crédit de TV à recevoir au 31/12/2023	2 000 000,00
TV à payer	
Crédit à recevoir	2 000 000,00

الملحق رقم 05: تبليغ أولي بالتسوية

Série O n° 21

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
 REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES
 DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
 DIRECTION DES IMPOTS DE B.B.ARRERIDJ
 CDI

وزارة المالية
 المديرية العامة للضرائب

Référence N°: 264/SC/SPCR/2024

SARL BT CONSTRUCTION
 ETP
 BORDJ BOU ARRERIDJ

Le 07/11/2024

Lettre avec
A.R.
N°

Bordj Bou Arreridj

Notification de Redressement
Suite à la vérification de comptabilité

Suite à l'envoi de l'avis de vérification n°56/2024 du 29/05/24, vous avez fait l'objet d'une vérification de comptabilité au titre des exercices 2020, 2021, 2022, 2023, se rapportant aux impôts, droits et taxes ci-après désignés : TAP-TVA-IBS-IRCM-IRG/S-DTIM-TAPP-TFP et tous autres impôts et taxes

En conséquence, nous avons l'honneur de porter à votre connaissance que l'administration fiscale envisage de modifier les éléments servant de base au calcul de certain impôts, droits et taxes et de vous réclamer un complément d'impôt pour les motifs exposés dans la présente notification.

Vous disposez, à compter de la réception de la présente notification, d'un délai de 40 jours pour formuler vos observations ou faire part de votre acceptation des propositions de redressement envisagées. Le défaut de réponse dans ce délai vaudra accord tacite de votre part (Art 20-6 du Code des Procédures Fiscales).

Vous pouvez également dans le cadre de votre réponse, solliciter l'arbitrage pour des questions de fait ou de droits, selon le cas, du Directeur des grandes entreprises, du directeur des impôts de wilaya, du chef du centre des impôts ou du chef de service des recherches et vérifications en vertu des dispositions l'article 20-6 du Code des Procédures Fiscales.

Nous attirons votre attention que les droits rappelés dans ce cadre seront assortis des sanctions fiscales fixées par la loi. Sur votre demande et avant expiration du délai de réponse, vous pouvez solliciter toutes explications verbales utiles sur le contenu de la notification.

Vous avez la faculté de vous faire assister par un conseil de votre choix pour discuter les présentes propositions ou pour y répondre (Art 20-4 du Code des Procédures Fiscales).

La présente notification comporte 08 ☐ feuillets y compris celui-ci.

Veuillez agréer Madame, monsieur l'expression de notre parfaite considération.

Chef de brigade


Nom, prénom et grade
des vérificateurs


ملحق رقم 06: تبليغ نهائي

Série Q n° 21 series

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTRE DES FINANCES

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

DIRECTION DES IMPOTS DE B.B.ARRERIDJ.

CDI BBA

وزارة المالية

المديرية العامة للضرائب

Référence N°: 299/SC/SPCR/2024

Lettre avec A.R.

N°

SARL BT CONSTRUCTION

E.T.P

Bordj Bou Arreridj

Le 25/12/2024

Notification de redressement définitive

Suite à la vérification de comptabilité

(Réponse aux observations du contribuable)

Madame, Monsieur, le gérant de la société SARL BT CONSTRUCTION

Nous avons pris connaissance des observations que vous avez formulées en date du 20/12/2024 et du / / en réponse à la notification de redressement N°^{264/2}₄ du 07/11/2024 et la notification complémentaire / rectificative N° / / du / /

Après un examen de ma part, je vous informe que :

- ☐ Les éléments qui ont été notifiés initialement sont abandonnés en totalité ;
- ☐ Les éléments qui ont été notifiés initialement sont maintenus partiellement ;
- ☒ Les éléments qui ont été notifiés initialement sont maintenus en totalité.

Les résultats notifiés ci-dessous sont définitifs.

En cas de contestations de votre part, vous avez la possibilité d'introduire une requête, dans le cadre du recours préalable, auprès de l'administration des impôts, selon le cas, au Directeur des Grandes Entreprises ou au Directeur des Impôts de Wilaya, et ce conformément aux dispositions de l'article 71 du Code des Procédures Fiscales.

La présente lettre comporte 07 feuilles, y compris celle-ci.

Veuillez agréer, madame, monsieur, l'assurance de ma considération distinguée.

Chef de brigade

Nom, Prénom et Grade des vérificateurs

ملحق رقم 07: جدول فردي (مركز الضرائب)

Ministère des Finances

Centre des impôts de : BORDJ BOU ARRERIDJ
DIW BORDJ BOU ARRERIDJ
CDI BORDJ BOU ARRERIDJ

NIF : 000000000000000000

Nom / RS : SARL BT CONSTRUCTION

Adresse : 340000 WILAJA DE BORDJ BOU ARRERIDJ

N° ROLE : 1100356

Motif Role : VERIFICATION DE COMPTABILITE

Date de Mise en

Detteure : 27/12/2024

Date d'exigibilité : 26/01/2025

المفوضية العامة للضرائب

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

AVIS A PAYER DU ROLE N° 1100356/2024

Type de recette	Cle de période	Base Taxable	Base Imposée ou Déclarée	Taux	Déductions	Montants des droits rappelés	Taux pénalités/Majoration	Montant des pénalités/Majoration	TOTAL des droits et pénalités
IBS	2020	35 315 676,29	31 206 453,00	23%	0	945 118,88	25%	236 279,69	1 181 398,97
IBS	2020	2 344 821,80	0,00	30%	0	765 653,62	25%	191 413,40	957 067,02
IBS	2021	5 443 224,44	1 730 150,00	17%	0	854 007,12	25%	212 501,78	1 067 508,90
IBS	2022	2 804 047,03	0,00	19%	0	598 930,82	25%	149 732,70	748 663,52
IRGM	2020	27 193 070,74	24 028 973,43	13%	0	474 624,60	25%	118 653,65	593 278,25
IRGM	2021	4 181 282,82	1 932 215,50	15%	0	428 800,10	25%	107 215,02	536 015,12
IRGS	2021	235 848,68	0,00	100%	0	235 848,68	25%	58 962,17	294 810,85
TAP	2020	115 842 452,73	104 778 203,00	2%	0	221 284,95	25%	55 321,24	276 606,19
TAP	2021	89 243 698,47	80 840 337,53	2%	0	168 087,23	15%	25 210,08	193 297,31
TVA	2021	456 555,78	0,00	100%	0	456 555,78	25%	114 138,94	570 694,72
TAPP	2022	39 190,34	0,00	100%	0	39 190,34	25%	9 797,59	48 987,93
TAPP	2023	33 555,02	0,00	100%	0	33 555,02	25%	8 388,75	41 943,78
TOTAL GENERAL DU ROLE :						5 221 688,22		1 288 615,33	6 510 303,56

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
–	الإهداء
–	شكر وعرفان
I	ملخص الدراسة
II	قائمة المحتويات
III	قائمة الجداول
IV	قائمة الأشكال
V	قائمة الملاحق
أ-ج	مقدمة
04	الفصل الأول: المقاربات النظرية للرقابة الجبائية والتحقيق المحاسبي
05	تمهيد
06	المبحث الأول: الإطار النظري للرقابة الجبائية
06	المطلب الأول: ماهية الرقابة الجبائية
09	المطلب الثاني: أشكال ومبادئ الرقابة الجبائية
13	المطلب الثالث: الإطار القانوني والتنظيمي للرقابة الجبائية
21	المبحث الثاني: الإطار النظري للتحقيق المحاسبي
21	المطلب الأول: ماهية التحقيق المحاسبي
24	المطلب الثاني: مراحل سير التحقيق المحاسبي
27	خلاصة الفصل الأول
28	الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لدور التحقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية
29	تمهيد
30	المبحث الأول: تقديم مديرية الضرائب لولاية برج بوعريرج
30	المطلب الأول: التعريف بمديرية الضرائب لولاية برج بوعريرج وأهم مهامها
33	المطلب الثاني: التعريف بمركز الضرائب لولاية برج بوعريرج وأهم مهامها

39	المبحث الثاني: دراسة حالة خضعت للتحقيق المحاسبي
39	المطلب الأول: بداية التحقيق المحاسبي
42	المطلب الثاني: مجريات عملية التحقيق المحاسبي
46	المطلب الثالث: نهاية عملية التحقيق المحاسبي
56	خلاصة الفصل الثاني
57	الخاتمة
62	قائمة المراجع
66	الملاحق
76	فهرس المحتويات

